

جامعة أحمد دراية أدرار - الجزائر  
كلية العلوم الاقتصادية التجارية، وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر  
ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية  
شعبة العلوم الاقتصادية  
تخصص مالية وبنوك  
الموضوع:

**سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على عرض النقود  
خلال الفترة (1990\_ 2014)**

إشراف الأستاذ:

د. بلوافي محمد

إعداد الطالبتين:

هـ - جدلاون البتول

هـ - مسعودي زينب

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. بلال بوجمعة	أستاذ محاضر	جامعة أدرار	رئيساً
د. بلوافي محمد	أستاذ محاضر	جامعة أدرار	مشرفاً
أ. مصطفىاوي سفيان	أستاذ مساعد	جامعة أدرار	ممتحناً

الموسم الجامعي: 2015\_ 2016

# شكر و عرفان

لله الحمد والشكر أولاً وأخيراً.

ها نحن نأتي على نهاية هذا العمل بعون الله ونصرته، ولا يسعنا إلا أن نرفع آيات الشكر والعرفان والتقدير والامتنان لأستاذنا الفاضل الدكتور بلوافي محمد على سعة كرمه بإشرافه على رسالتنا، وعلى توجيهاته سديدة ونصائحه القيمة التي رسمت لهذا العمل طريقاً نحو النجاح.

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والعرفان لجميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ونخص بالذكر الدكتورة سيداعمر زينب على مساعداتها القيمة وتوجيهاتها الثمينة لإنجاز هذه الدراسة. كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على الملاحظات القيمة المقدمة حول هذا البحث المتواضع.

والشكر موصول إلى كل الأهل والزملاء الذين قدموا لنا يد العون والمساعدة.

**البتول - زينب**

الصفحة	المحتوى
I	شكر و عرفان
III -II	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
VI	قائمة المختصرات
أ-د	مقدمة
20 -5	<b>الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف</b>
6	تمهيد
7	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف
7	المطلب الأول: تعريف سعر الصرف
8	المطلب الثاني: أنواع أسعار الصرف
9	المطلب الثالث: أشكال أسعار الصرف
11	المبحث الثاني: أنظمة أسعار الصرف
11	المطلب الأول: نظام سعر الصرف الثابت
12	المطلب الثاني: الأنظمة الوسطية
13	المطلب الثالث: نظام سعر الصرف المرن
14	المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي
14	المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف
14	المطلب الثاني: المتدخلون في سوق الصرف
16	المطلب الثالث: توازن سوق الصرف
20	خلاصة الفصل
39 -21	<b>الفصل الثاني: ماهية النقود وعرض النقود</b>
22	تمهيد
23	المبحث الأول: مفهوم النقود
23	المطلب الأول: تعريف النقود ووظائفها
25	المطلب الثاني: أنواع النقود وتطورها التاريخي
27	المطلب الثالث: خصائص وسمات النقود
28	المبحث الثاني: تفسير النقود في النظرية الاقتصادية

28	المطلب الأول: النقود في النظرية الكلاسيكية
31	المطلب الثاني: النقود في النظرية الكينزية
32	المطلب الثالث: نظرية كمية النقود الحديثة
33	المبحث الثالث: مفهوم عرض النقود
33	المطلب الأول: التعريف بعرض النقود
35	المطلب الثاني: مكونات المعرض النقدي والأجزاء المقابلة له
37	المطلب الثالث: طرق قياس كمية النقود
39	خلاصة الفصل
67 - 40	<b>الفصل الثالث: قياس أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على عرض النقود خلال الفترة (1990_2014)</b>
41	تمهيد
42	المبحث الأول: واقع سعر صرف الدينار الجزائري وتطوره
42	المطلب الأول: طبيعة سعر صرف الدينار الجزائري قبل 1990
44	المطلب الثاني: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1990_2002)
46	المطلب الثالث: تطور سعر صرف الدينار الجزائري في الفترة (2003_2014)
48	المبحث الثاني: مسار عرض النقود في الجزائر وتطوره
48	المطلب الأول: طبيعة عرض النقود في الجزائر
51	المطلب الثاني: تطور عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1990_2002)
54	المطلب الثالث: تطور عرض النقود في الجزائر في الفترة (2003_2014)
57	المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر سعر صرف الدينار الجزائري على عرض النقود خلال الفترة (1990_2014)
57	المطلب الأول: الإطار العام لنموذج الانحدار الخطي البسيط
61	المطلب الثاني: تحديد متغيرات الدراسة وصياغة النموذج
62	المطلب الثالث: دراسة تأثير تغير سعر صرف الدينار الجزائري على معدل نمو عرض النقود خلال الفترة (1990_2014)
67	خلاصة الفصل
71-68	خاتمة
77 - 72	قائمة المصادر والمراجع

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
45	تطور سعر صرف الدينار الجزائري في الفترة (1990_2002)	(01 - III)
47	تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2003_2014)	(02 - III)
50	ميزانية بنك الجزائر	(03 - III)
50	ميزانية القطاع المصرفي	(04 - III)
51	نموذج الميزانية الموحدة للنظام المصرفي	(05 - III)
52	تطور عرض النقود ومكوناته في الجزائر خلال الفترة (1990_2002)	(06 - III)
55	تطور عرض النقود ومكوناته في الجزائر في الفترة (2003_2014)	(07 - III)
63	نتائج تقدير نموذج تغيرات معدل سعر صرف الدينار الجزائري ومعدل نمو الكتلة النقدية في الفترة (1990_2014)	(08 - III)
65	نتائج اختبار Jarque Bera لتوزيع الأخطاء	(09 - III)

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
17	منحنى الطلب على العملة الأجنبية	(01 -I)
18	منحنى عرض العملة الأجنبية	(02 -I)
18	توازن سوق الصرف	(03 -I)
19	انتقال منحنى الطلب على العملة الأجنبية	(04 -I)
19	انتقال منحنى عرض العملة الأجنبية	(05 -I)
31	منحنى عرض النقود عند كينز	(06 -II)
62	تقدير النموذج الخاص بتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري ومعدل نمو الكتلة النقدية $M_2$ في الفترة (1990_2014)	(07 -III)
65	بواقي معادلة الانحدار	(08 -III)
65	نتائج اختبار Jarque Bera لتوزيع الأخطاء	(09 -III)

الاختصار	بالفرنسية	بالعربية
دج	Dinar Algérien	الدينار الجزائري
\$	Dollar Américain	الدولار الأمريكي
M <sub>1</sub>	La masse monétaire au sens étroit	عرض النقود بالمعنى الضيق
M <sub>2</sub>	La masse monétaire au sens tromblon	عرض النقود بالمعنى الواسع
M <sub>3</sub>	Sens masse monétaire dilatant	عرض النقود بالمعنى الموسع
M <sub>4</sub>	La masse monétaire au sens large	عرض النقود بالمعنى الأوسع
OD	Actifs d'or et de devise	الموجودات ذهب و عملات أجنبية
CTP	Prêts à la CTP de trésor public	قروض للخزينة العامة
REF	Re- financement de l'économie	إعادة تمويل الاقتصاد
B	Billets	الأوراق النقدية
RO	Réserves obligatoires	الاحتياطيات الإجبارية
C	Crédits	قروض
D	Depots sores	الودائع بأنواعها
PIB	Le Produit Intérieur Brut	الناتج المحلي الإجمالي
t	Test de Students	اختبار ستيودنت
F	Test de Fisher	اختبار فيشر
R <sup>2</sup>	Détermination coefficient	معامل التحديد
DW	Test de Durbin- Watson	اختبار ديرين واتسون
μ	Erreur de l'équation	خطأ المعادلة

مَقْلَمَةٌ



اتسعت ساحة الاقتصاد العالمي خاصة في الربع الأخير من القرن العشرين، بجملة من التحولات شملت مختلف المجالات، واتجهت في مجملها نحو المزيد من التحرير، ولعل من أهم هذه التطورات النمو السريع للتجارة الدولية باعتبارها همزة وصل بين الدول، ويجسد هذا الربط بواسطة عملية الصرف التي تعتبر ضرورية عند كل تبادل للسلع والخدمات ورؤوس الأموال دولياً، وقد أظهرت الأنظمة النقدية المتعاقبة أهميتها في التجارة الخارجية، فسعر الصرف يعتبر أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم، حيث يمثل أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية الفعالة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وتعد النقود في الوقت الحاضر أداة اقتصادية واجتماعية هامة، يصعب الاستغناء عنها في القيام بالمعاملات اليومية، لاسيما بعد التطور الملحوظ الذي طرأ على الحياة الاقتصادية، حيث تعتبر وسيلة أساسية في التبادل التجاري المحلي والدولي، فقد شهدت تطورات عدة في أشكالها واستعمالاتها استجابة لتعدد وتنوع حاجات الإنسان ورغباته، وانتهت بظهور الأوراق النقدية وما أشتق منها، فكان الأفراد يعتمدون على المقايضة في تسوية معاملاتهم اليومية، غير أنه نتيجة لعيوبها وصعوباتها برزت الحاجة إلى وجود سلعة تلقى قبولاً عاماً، وتستخدم كوسيلة للمدفوعات مقابل الحصول على السلع والخدمات وتسديد الديون.

لقد ميز مسار التسيير المركزي في الجزائر ثغرات عديدة، حيث ساهمت المخططات التنموية في ظهور اختلالات اقتصادية انعكست سلبيًا على عملية التنمية الاقتصادية، وفي مطلع التسعينات عرفت الجزائر تغيرات هيكلية عدة، نتيجة الإصلاحات الاقتصادية الموسعة، بغية الانتقال من اقتصاد مركزي موجه إلى اقتصاد السوق، مما أدى إلى إحداث تطورات عديدة في سعر صرف الدينار الجزائري وعرض النقود، خاصة مع تطبيق سياسة نقدية صارمة تهدف إلى استقرار قيمة العملة الوطنية، والتحكم في حجم المعروض النقدي، لذا سنحاول من خلال هذه الدراسة معرفة إن كان لسعر صرف الدينار الجزائري أثر على عرض النقود، بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (EVIEWS06).

## 1- الإشكالية

وبناءً على هذا الطرح تبرز معالم الإشكالية كالتالي:

ما مدى مساهمة سعر صرف الدينار الجزائري في التأثير على عرض النقود؟

## 2- الأسئلة الجزئية

وبغية الإحاطة بكل جوانب الموضوع ندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الجزئية التالية:

- ما هو واقع تطور سعر صرف الدينار الجزائري؟
- ما طبيعة عرض النقود في الجزائر؟
- كيف يؤثر سعر صرف الدينار الجزائري على عرض النقود؟

## 3- الفرضيات

- لمحاولة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية ومناقشة الأسئلة الجزئية، ارتأينا صياغة الفرضيتين التاليتين:
- تشهد معدلات عرض النقود في الجزائر ارتفاعاً متزايداً متزامناً مع تغير سعر الصرف.
  - لسعر صرف الدينار الجزائري تأثير على عرض النقود.

## 4- أهمية الدراسة

تبرز أهمية موضوع البحث في ناحيتين علمية وعملية، فمن الناحية العلمية تكمن في أن هذا الموضوع يدرس أهم التطورات التي شهدتها سعر صرف الدينار الجزائري، ومدى تأثيره على عرض النقد باعتباره متغيراً من المتغيرات الاقتصادية الكلية.

أما بالنسبة لأهمية العملية فإن موضوع سعر الصرف يعتبر من المواضيع الهامة التي تستحق الدراسة نظراً لأهميته بالنسبة للسلطة النقدية والحكومة، لأنها تقع على عاتقها مسؤولية تحديد نسبة التبادل وكذا اختيار نظام صرف معين دون غيره، وكيفية التحكم في تقلباته.

## 5- أهداف الدراسة

- تتجلى أهداف هذا البحث في النقاط التالية:
- التعرف على تجربة الجزائر في مجال الصرف.
  - محاولة تشخيص المعروض النقدي في الجزائر وتطوره.
  - تحديد وتقدير أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على عرض النقود.

## 6- أسباب اختيار الموضوع

- الميل لمعالجة مواضيع المالية بحكم طبيعة التخصص.
- الرغبة الذاتية للبحث في مجال التحليل الكمي وربطه بأوضاع الاقتصاد الجزائري.
- اعتباره من أكثر المواضيع اهتماماً على الساحة المحلية والدولية.

## 7- الدراسات السابقة

- دراسة الباحث مراد عبد القادر (2011) مقدمة كرسالة ماجستير بعنوان: دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1974\_2003)، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، وما يتخلل ذلك من أنظمة وسياسات الصرف وتوضيح أهم المتغيرات النقدية ثم قياس الأثر، وتوصل الباحث إلى أن هناك علاقة طردية ومباشرة بين سعر الصرف التوازني طويل الأجل

والمستوى العام للأسعار، وهذا الأخير يعتبر المتغير الأساسي الذي يسبب ارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري.

- دراسة الباحث بن قدور بن علي (2005) مقدمة كرسالة ماجستير وعنوانة ب: **دراسة أثر سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي: دراسة حالة الجزائر**، وكان الهدف منها هو معرفة مدى إسهام سعر الصرف التوازني في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، وذلك باعتماد على الطرق التقديرية، وخلصت إلى أن هناك علاقة تأثر وتأثير بين سعر الصرف والمستوى العام للأسعار والنتائج الداخلي الخام، وبالنسبة لميزان المدفوعات فإنه كلما كان سعر الصرف الاسمي مرتفعا بالنسبة لسعر التوازن كلما كان هناك عجز في ميزان المدفوعات.
- دراسة الباحثين: د. بن العارفة حسين- أ. بلبالي عبد الرحيم (2015) قدمت كورقة بحثية في إطار الملتقى الوطني حول تطور سياسات سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري بعنوان: **العلاقة السببية بين العرض النقدي وسعر الصرف: دراسة حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين (1970\_2012)**، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين عرض النقود بالمفهوم الواسع وسعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، وتم التوصل إلى أنه لا توجد علاقة سببية ذات اتجاهين بين سعر الصرف والعرض النقدي.

فمن الدراسات السابقة، يتضح أن أغلبها تناولت موضوع المتغيرات النقدية ككل، لذلك اختصت دراستنا هذه بمحاولة تقدير مدى تأثير سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري على عرض النقود بمعناه الواسع على وجه الخصوص.

## 8- صعوبات البحث

لا يخلوا انجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، ولعل أهمها:

- النقص الكبير في الدراسات التي تتناول موضوع سعر صرف الدينار الجزائري بشكل خاص.
- تعدد المصطلحات واختلاف المفاهيم في بعض الدراسات.

## 9- منهج الدراسة

تماشيا مع طبيعة الإشكالية المطروحة، ولإحاطة بالموضوع من كل الجوانب، اعتمدنا على مجموعة من المناهج (المنهج الوصفي التحليلي، المنهج التاريخي، والمنهج القياسي).

حيث استخدمنا المنهج الوصفي لشرح المفاهيم الضرورية والخلفية النظرية للموضوع، والمنهج التاريخي لسرد مراحل تطور كلا من سعر صرف الدينار الجزائري وعرض النقود منذ الاستقلال إلى نهاية 2014، والمنهج التحليلي لتحليل المعطيات والبيانات الرقمية الرسمية المدمجة في شكل جداول والمتعلقة بتطور سعر

صرف الدينار الجزائري وعرض النقود، إضافة إلى المنهج القياسي بهدف تقدير مدى تأثير سعر صرف الدينار الجزائري على عرض النقود.

## 10- أدوات البحث

لقد تم الاعتماد في جمع المعلومات المستخدمة لانجاز هذا البحث على مجموعة من الأدوات، ونظرا لقلّة المواضيع التي تتناول موضوع سعر صرف الدينار الجزائري بالخصوص فمعظم المراجع المستخدمة عبارة عن رسائل وأطروحات جامعية، بحوث ودراسات نشرت في دوريات محكمة، أو قدمت على شكل أوراق بحث في مؤتمرات وملتقيات علمية، فضلا عن الاستعانة بعدد من الكتب، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على تنظيمات وتعليمات بنك الجزائر وتقاريره السنوية، إضافة إلى تقارير الديوان الوطني للإحصاء والبنك الدولي، واعتمدنا في تحليلها على بعض البرامج الإحصائية (EViews06, EXCEL2007).

## 11- مجال الدراسة

حددت الدراسة في إطارين مكاني وزماني، فبالنسبة للإطار المكاني فقد تم حصر الموضوع على حالة الجزائر في إطار تحليل تطورات كل من سعر صرف الدينار الجزائري وعرض النقود. وبالنسبة للإطار الزمني فقد تم حصر الموضوع في إطار الفترة (1990\_2014)، على اعتبار أن الاقتصاد الجزائري شهد تحولات هامة بعد التسعينات، تجسدت في مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية.

## 12- هيكلية الدراسة

لتبسيط دراسة هذا الموضوع، اقتضت الضرورة تقسيم البحث إلى مقدمة تشتمل على مختلف الأبعاد الأساسية للموضوع وإشكاليته، وثلاث فصول تليهم خاتمة متضمنة نتائج البحث وجملة من التوصيات المستمدة من النتائج المتوصل إليها، وآفاق البحث التي نأمل أن تجسد في شكل أبحاث أو دراسات علمية. وجاءت فصول هذا البحث متضمنة الفصل الأول الذي يستعرض ماهية سعر الصرف، وأهم أنظمة أسعار الصرف، بالإضافة إلى إعطاء لمحة عن سوق الصرف الأجنبي، ويحتوي الفصل الثاني على مفاهيم عامة حول النقود وتفسيرها في المدارس الاقتصادية ومفهوم عرض النقود، أما الفصل الثالث فنحاول فيه قياس أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على عرض النقود خلال فترة الدراسة، وذلك بإجراء دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط وتفسير النتائج اقتصاديا.

# الفصل الأول

## الإطار النظري لسعر الصرف

**تمهيد**

تسعى كل الدول إلى ضبط سياستها الاقتصادية لتنظيم اقتصادها، ومن بين آليات المعتمدة لذلك نجد سياسة سعر الصرف، التي تشكل إلى جانب السياسات الاقتصادية الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي من الصدمات الداخلية والخارجية، ويعد سعر الصرف الوسيلة الأساسية لتسوية المدفوعات الدولية، فهو يعكس وضعية المركز التجاري للدولة مع العالم الخارجي، لذا وجب الاهتمام به والسعي للتحكم في تقلباته، وإعطائه نوعاً من الاستقرار ليصبح قادراً على المنافسة.

وتمثل وحدة النقد واجهة اقتصاد الدولة التي تعكس حالتها الاقتصادية من قوة أو ضعف، فاستقرار قيمة العملة يخلق بالضرورة اقتصاد قوي، ونتيجة لهذا تعمل مختلف الدول على وضع سياسة صرف تسمح لعملتها باتخاذ سعر توازني بين جوانب الطلب والعرض، مما يمكنها من لعب دور فعال في اقتصادها من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وتتطلب دراسة ظاهرة الصرف تحديد المفاهيم العامة المتعلقة بسعر الصرف، والتعرف على أبرز أنظمة الصرف المتعاقبة، ومفهوم سوق الصرف الأجنبي.

### المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

يعد سعر صرف العملة من القضايا الاقتصادية المعاصرة، والذي زاد الاهتمام به في الأواخر القرن العشرين لما له من أهمية في الربط بين الأسواق المحلية والأجنبية، حيث يحتل مركزاً محورياً في السياسة الاقتصادية من خلال تأثيره على المتغيرات الاقتصادية.

#### المطلب الأول: تعريف سعر الصرف

تقتضي تسوية المعاملات والمدفوعات الدولية وجود أداة ومقياس للقيمة، فاقتناء سلعة معينة لا يدفع ثمنها بالعملة المحلية بل يتطلب ذلك تحديد نسبة من العملة المحلية إلى العملة الأجنبية، يطلق على هذه النسبة بالمصطلح الاقتصادي "سعر الصرف".

ويعرف سعر الصرف عادة على أنه "نسبة مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية في سوق النقد، وسعر عملة ما هو سعر مبادلتها بوحدة عملة أخرى، أو ما تساويه من وحدات عملة أخرى"<sup>1</sup>.

كما يعرف بأنه "سعر العملة الأجنبية مقوماً بوحدة من العملة المحلية أي عدد من الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية"<sup>2</sup>.

وبعبارة أخرى هو: "قيمة العملة المحلية معبراً عنها بعملة أجنبية أو بسلة من العملات الأجنبية أو سعر عملة واحدة مقومة بعملة أخرى"<sup>3</sup>.

أو هو "العملية التي يتم بمقتضاها استبدال عدد من وحدات العملة المحلية بوحدة واحدة من العملة الأجنبية"<sup>4</sup>.

على العموم يمكن القول أن سعر الصرف هو سعر عملة ما بدلالة أخرى، والذي تتم على أساسه عملية المبادلة، ويتم تحديده في سوق الصرف حيث تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها.

<sup>1</sup> قانة الطاهر، اقتصاديات صرف النقود والعملات، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2009، ص 10-11.

<sup>2</sup> مبارك عبد المنعم محمد- يونس محمود، الاقتصاديات النقود والصرافة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 470.

<sup>3</sup> منتدى الأعمال الفلسطيني، موسوعة المصطلحات المستخدمة في الجمارك والمحاسبة والتجارة، قسم الأبحاث والدراسات، بريطانيا- لندن، متاح على الرابط: <http://www.pdf.org.ps>، اطلع عليه بتاريخ 30 جانفي 2015، على الساعة 09:20.

<sup>4</sup> فليح حسين، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 57.

## المطلب الثاني: أنواع أسعار الصرف

إن نوع سعر الصرف يحدد على أساس فترة التسليم المتفق عليها بين الطرفين لحظة إبرام العقد، حيث ينقسم سعر الصرف إلى سعر الصرف العاجل وسعر الصرف الآجل.

### 1- سعر الصرف العاجل (أو الآني أو الفوري)

يعرف بأنه "سعر الصرف الأجنبي المطبق في عمليات الشراء والبيع للعملة الأجنبية، مقابل التسليم في الحال"<sup>1</sup>، ويعرف أيضاً على أنه "الأساس لكل المعاملات المالية الخاصة بتجارة الصرف الأجنبي وتتم الصفقات باستخدام تاريخ التسوية الفورية، وهذا يعني أن العملية سيتم تسويتها بعد مضي يومين من إبرام الصفقة"<sup>2</sup>.

وتعتبر عملية الصرف العاجلة من أهم عمليات سوق الصرف، وباعتبار أن سعر الصرف الفوري الأساس لكل المعاملات المالية الخاصة بتجارة الصرف الأجنبي، فإن هذه الأسعار تعكس مختلف القوى الاقتصادية المؤثرة في النقد في وقت محدد، وتتم الصفقات باستخدام تاريخ التسوية الفوري، حيث تتيح هذه الفترة الوقت الكافي لإرسال التعليمات إلى البنك الأجنبي الذي يحتفظ بالأرصدة لسداد المبلغ المتعاقد على شرائه إلى البنك الذي يحدده المشتري، وفي حالة إن صادف تاريخ التسوية يوم إجازة البنوك في أي من بلدي العملتين فإن التسوية تأجل إلى يوم العمل.

### 2- سعر الصرف الآجل

يعرف سعر الصرف الآجل بأنه "السعر الذي يتم على أساسه بيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد الصفقة، ويتم تحديد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العملتين موضوع التعامل في نفس تاريخ إبرام عقد الصفقة"<sup>3</sup>.

وتتمثل عملية الصرف الآجل في أن يعقد اتفاق بين البنوك والمتعاملين لاستبدال العملة المعنية مقابل أخرى، وذلك إلى أجل مسمى أو إلى تاريخ مستقبلي معين على أساس سعر الصرف الآجل، يتفق عليه كلا الطرفين مسبقاً، ويكون سعر الصرف الآجل هو سعر الصرف الفوري السائد وقت إبرام العقد مضافاً إليه علاوة في حالة ما إذا كان من المتوقع ارتفاع سعر العملة الأجنبية المراد التعاقد على شرائها بالنسبة للعملة المحلية في المستقبل، وعلى العكس يجري خصم من السعر الحاضر إذا كان من المتوقع انخفاض قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية مستقبلاً.

<sup>1</sup> Poul Grand jeu, **Precis de Gestion financiere internationale**, D'organisation, Paris, 1986, P73.

<sup>2</sup> مدحت صادق، **النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي**، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 1997، ص146.

<sup>3</sup> مدحت صادق، مرجع سابق، ص148.



### المطلب الثالث: أشكال أسعار الصرف

إن العلاقة بين عملة دولة ما وعملات أخرى لا تحدد على أساس التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة زمنية معينة، وإنما تدخل اعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف صيغ عديدة تتمثل فيما يلي:

#### 1- سعر الصرف الاسمي

يعرف بأنه "السعر الذي يقيس العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى خلال فترة زمنية دون إبراز القوة الشرائية للعملة، فهو مؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة"<sup>1</sup>، بمعنى أنه "مقياس لقيمة عملة أحد البلدان مقارنة بعملة بلد آخر خلال فترة زمنية معينة دون الأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين"<sup>2</sup>.

يتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير بتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد<sup>3</sup>. وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الرسمي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت، وبفس العملة وفي نفس البلد.

#### 2- سعر الصرف الحقيقي

يعرف على أنه "نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاساً بعملة مشتركة، أو هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يعد مؤشراً مناسباً لقياس القدرة التنافسية الدولية"<sup>4</sup>، كما يعد "مؤشر مرجح يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم"<sup>5</sup>، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$TCR = eP^* / P$$

حيث تمثل  $TCR$ : سعر الصرف الحقيقي،  
 $e$ : سعر الصرف الاسمي،  
 $P^*$ : مؤشر الأسعار المحلية،  
 $P$ : مؤشر الأسعار الأجنبية.

<sup>1</sup> عطون مروان، الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص7.  
<sup>2</sup> العباس بلقاسم، سياسة أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد23، نوفمبر2003، ص2.  
<sup>3</sup> قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص104.  
<sup>4</sup> عبد الحسين جليل - عبد الحسين الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص27.

<sup>5</sup> Christian Biales, *La taux de change*, France, 2003, P4.

فسعر الصرف الحقيقي يعبر عن الوحدات من السلع المستوردة الكافية لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة التنافسية، وهو يخدم المستثمرين في اتخاذ قراراتهم فمثلاً ارتفاع عائدات الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل، لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات، لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن ارتفعت إيراداتهم الاسمية بنسبة عالية، وبالتالي هو سعر صرف اسمي معدل بالرقم القياسي المقارن للأسعار وعليه يهتم هذا السعر بتأثير التضخم على سعر الصرف الأجنبي لدولة ما.

### 3- سعر الصرف الفعلي

يقصد بسعر الصرف الفعلي "المتوسط المرجح لسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية ما بين الدول المتعاملة تجارياً"<sup>1</sup>، أو هو "مؤشر يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى"<sup>2</sup>، ويعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية<sup>3</sup>، ويحسب وفق الصيغة التالية:

$$eeR = \sum(ei)(wi)$$

حيث تعبر  $eeR$ : عن سعر الصرف الفعلي،

$ei$ : سعر صرف العملة  $i$ ،

$wi$ : الوزن الترجيحي للعملة  $i$ .

فسعر الصرف الفعلي هو متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية، حيث ترجح كل عملة على أساس وزنها.

### 4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي

يعرف على أنه "متوسط مرجح لأسعار صرف حقيقية ثنائية بين الدولة وشركائها التجاريين"، أو هو "متوسط مرجح لنسب مؤشر الأسعار المحلية إلى مؤشرات أسعار الشركاء أو المنافسين التجاريين معبرا عنها بنفس العملة وعادة ما تستخدم بيانات التجارة الخارجية في تصميم الأوزان".

وفي الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا المعدل

<sup>1</sup> معروف نور الهدى، دور سعر الصرف في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماستر (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر، 2011\_2012، ص5.

<sup>2</sup> بن بركة الزهرة، دراسة اقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف: دراسة حالة الجزائر (1993\_2006)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر، 2006\_2007، ص3.

<sup>3</sup> حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص5.

الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية، أي مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بين معدل التضخم لدولة ما والمتوسط المرجح لمعدلات التضخم الأجنبي<sup>1</sup>. وهو يحدد على أساس تعادل القوى الشرائية النسبية في الدولتين، أو على أساس الأسعار النسبية لسلع التبادل<sup>2</sup>.

### 5- سعر الصرف التوازني

هو تعريف لسعر الصرف متنسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني  $e_t^*$  يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، ويعتمد سعر الصرف التوازني على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي، ويعتبر سعر الصرف الحقيقي أفضل معيار لقياس سعر الصرف التوازني والذي هو الآخر يتوقف على المتغيرات النقدية، فالصدمات المؤقتة- خاصة النقدية منها- تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده على مستواه التوازني.

### المبحث الثاني: أنظمة أسعار الصرف

إن أنظمة أسعار الصرف هي مجموع الأسس والقواعد التي تنظم الإطار الذي يتم فيه تحديد سعر صرف العملة المحلية، وهو يعمل على إدارة تدخلات السلطة النقدية في سوق الصرف بهدف التأثير في تقلبات أسعار الصرف أو الدفاع عن العملة المحلية أو استهداف سعر صرف موحد.

#### المطلب الأول: نظام سعر الصرف الثابت

هو نظام يقتضي وجود نسبة تعادل مرجعية بين عملة بلد ما وعملة أجنبية (أو سلة من العملات)، واستناداً إليها يلتزم البنك المركزي بتبديل عملته، فعندما يكون سوق الصرف حراً، فإن احترام البنك المركزي لهذا الالتزام يفرض عليه التدخل في سوق الصرف بمجرد أن يتغير أو يبتعد سعر الصرف عن نسبة التعادل القائمة عن طريق شراء العملة الوطنية إذا اتجهت هذه الأخيرة نحو التدهور أو عن طريق بيعها في الحالة المعاكسة، وعندما يكون سوق الصرف مراقب وتكون العملة غير قابلة التحويل فإن نسبة التعادل تعرف كيفياً (أي عن طريق تحكيم البنك المركزي تبعاً لأهدافه) ويتم الحفاظ أو الدفاع عنها<sup>3</sup>. وثبات سعر الصرف في هذا النظام مرهون بشروط معينة أهمها<sup>4</sup>:

- تحديد معدل ثابت للعملة الوطنية إزاء الذهب، أي يتم تحديد ما يقابل العملة وبشكل ثابت.

<sup>1</sup> صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر، 2009\_2010، ص11.

<sup>2</sup> جديدين لحسن، تسيير خطر سعر الصرف حالة الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تلمسان، الجزائر، 2003\_2004، ص2.

<sup>3</sup> Amina Lahrèche Revil, *Les régimes de change*, édition la Découverte, collection repères, Paris, 1999, P93.

<sup>4</sup> جلدة سامر بطرس، النقود والبنوك، دار البداية، عمان، 2008، ص30.

- ضمان تحويل العملة الوطنية إلى الذهب، وتوفير القابلية والحرية لذلك وبدون أية قيود أو شروط.
  - حرية تصدير واستيراد الذهب نحو الخارج بدون وجود محددات تعيق عملية التصدير، أي لا يتم منع دخول أو خروج الذهب من وإلى الدول.
- وينقسم نظام الصرف الثابت إلى ثلاثة أنواع هي:
1. **أسعار الصرف الثابتة:** يقوم هذا النوع على نظام الدولار حيث يتم استخدام العملة الأجنبية كعملة قانونية، بالإضافة إلى استخدام النقود المحلية في بعض الحالات، وتكون السياسة النقدية تابعة للبلد الأجنبي الذي تستخدم عملته، مع أن رسوم سك العملة تعود إلى البلد المصدر.
  2. **مجالس العملات:** هو نظام نقدي يستند إلى التزام تشريعي صريح بمبادلة العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت، مع وجود قيود على سلطة الإصدار وذلك لضمان الوفاء بالتزامها القانوني، وتستحوذ فيها السلطة النقدية على 100% من احتياطات العملة الأجنبية، ويتغير فيها عرض الأموال مع حالة ميزان المدفوعات.
  3. **اتحاد العملات:** تستخدم مجموعة من الدول عملة مشتركة صادرة عن بنك مركزي موحد، ويمكن للسلطة النقدية في كل دولة إتباع سياسة الصرف التي تراها مناسبة.

### المطلب الثاني: الأنظمة الوسطية

- يوجد بين نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن أنظمة وسطية تتمايز حسب هوامش التذبذب حول نسبة التعادل المرجعية التي يرخصها البنك المركزي، ومن بين هذه الأنظمة مجالس العملة التي لا تقدر مسبقاً أي تغيير في سعر التعامل، والتي تتناقض مع نظام الربط الزاحف الذي يقدر مسبقاً بسلسلة من التغيرات وينسب صغيرة في نسبة التعادل عبر فترات متعددة. وتنقسم الأنظمة الوسطية إلى:
1. **نظام الربط القابل لتعديل:** يمكن لدولة أن تعدد عمليات الربط الخاصة بها دورياً.
  2. **نظام الربط المتحرك:** يعدل فيه الربط بانتظام في مجموعة من عمليات تخفيض العملة.
  3. **نظام الربط بسلة من العملات:** تكون العملة المحلية مبروطة بسلة تتكون من عملتين أو أكثر، ويتم تحديد السلة عادة وفقاً لكثافة التجارة البينية مع الدول، وتكون أوزان العملات المشكلة للسلة معن عنها أو سرية، كما يمكن أن تكون ثابتة أو متغيرة. ومن بين مزايا هذا النظام أنه يحافظ على سعر الصرف الحقيقي بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار النسبي في سعر الصرف<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، رسالة الماجستير (غير منشورة)، جامعة وهران، الجزائر، 2012\_2013، ص 27.

4. نظام المناطق المستهدفة (أو النطاقات): تتدخل فيها السلطة النقدية عندما يصل سعر الصرف إلى هامش، حيث يسمح لسعر الصرف العملة بالتقلب ضمن نطاق محدد مسبقاً، أي وجود حد أعلى وحد أدنى.

### المطلب الثالث: نظام سعر الصرف المرن (المعوم)

هو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعوداً أو هبوطاً حسب قوى السوق، فتعويم العملات يسمح للسلطة بإعداد السياسة الملائمة، وهو ما يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيوداً. فتتحرر بذلك السياسة النقدية وتصبح مستقلة، ويتخلى البنك المركزي عن مراقبة سعر الصرف الاسمي الذي يحدد في سوق الصرف<sup>1</sup>. ولسعر الصرف المرن نوعان<sup>2</sup>:

#### 1- التعويم الموجه (المدار)

تحفظ السلطة النقدية بالمقدرة على التدخل في سوق الصرف بهدف تعديل مساره، وإن كان بصورة أقل مما عليه ضمن الأنظمة الوسيطة، ونشير هنا إلى أن عدم تحديد مسار معين للتدخل وتعديل سعر الصرف يهدف إلى تجنب المضاربة من جهة، وإلى ترك هامش مناورة أكبر للسياسة النقدية من جهة أخرى. فالسلطة النقدية تحت هذا النظام مجبرة على المواءمة ما بين الأهداف الداخلية كالتشغيل والتحكم في التضخم من ناحية، واستقرار سعر الصرف من ناحية أخرى، فيمكن مثلاً للبنك المركزي أن يزيد من حجم الكتلة النقدية بهدف محاربة البطالة، ولكنه في نفس الوقت يقوم ببيع الأصول الأجنبية من أجل التأثير على مسار سعر الصرف ومنع انخفاض قيمة العملة الوطنية نتيجة زيادة حجم المعروض النقدي، وعليه يسمح نظام التعويم الموجه للسلطة النقدية بتدخل محدود للتأثير على قيمة العملة بشرط ألا يكون تدخلاً دائماً ومتوقعاً، وفي نفس الوقت يبقي لها هامشاً مقبولاً من حرية القرار النقدي لتحقيق أهداف التنمية.

#### 2- التعويم الحر

يكون تحديد سعر صرف العملة في سوق الصرف على أساس عرض العملة والطلب عليها، فترتفع قيمة العملة بزيادة الطلب عليها وهنا نكون بصدد "تحسين القيمة" (appréciation)، في حين تنخفض قيمتها بانخفاض الطلب عليها فنكون بصدد "انخفاض القيمة" (dépréciation). وتمتتع السلطة النقدية تحت أي ظرف من الظروف من التدخل والتأثير على حركة ومسار سعر صرف العملة الوطنية، غير أن هذه المقاربة تبدو نظرية ومستحيلة التطبيق عملياً، فلا توجد دولة تمتع كلية عن التأثير على قيمة عملتها بما يتلاءم مع توازنها الداخلية والخارجية، بالأخص في ظل النظام النقدي الدولي

<sup>1</sup> Amina Lahrèche Revil, OP- CIT, P103.

<sup>2</sup> بودخدح مسعود، تأثير نظام الصرف على التوازنات الكلية للاقتصاد، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2009\_2010، ص102.

الحالي، ففي الحقيقة لا توجد هناك قواعد واضحة وثابتة لتنظيم أسعار الصرف، مما يفتح المجال للتلاعب بقيم العملات بحثاً عن تحسين تنافسية المنتجات المحلية.

### المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي

يعتبر سوق الصرف المكان الذي تلتقي فيه قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية، والتي تلعب دور وسائل الدفع في تسوية عمليات التجارة الخارجية.

#### المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف

يقصد سوق الصرف "المكان الذي تنفذ فيه عملية شراء وبيع العملات مقابل العملة المحلية"<sup>1</sup>، أو هو "الإطار المؤسسي الذي يلتقي فيه العارضين للعملة مع الطالبين عليها"<sup>2</sup>، كما يعتبر بمثابة "الحيز الذي يتم فيه شراء وبيع العملات المختلفة"<sup>3</sup>.

من خلال التعاريف نستخلص إلى أن سوق الصرف هو ذلك المكان الذي تتم فيه عملية مبادلة العملات من خلال بيع وشراء العملات الأجنبية، وأن سوق الصرف لأية عملة يتكون من جميع المراكز التي تباع وتشتري فيها تلك العملة، وعادة ما تكون هذه المراكز على اتصال مباشر ودائم مع بعضها البعض من خلال شبكة الاتصالات والمعلومات الدولية، وليس لهذا السوق موقع محدد بل تنتشر عبر جميع أنحاء العالم.

#### المطلب الثاني: المتدخلون في سوق الصرف

بناءً على ما ورد في التعاريف الخاصة بسوق الصرف يتبين أنه يوجد بهذا السوق مجموعة من الأعوان أو المتعاملين الذين يختلفون باختلاف نشاطهم أو تمركزهم داخل السوق، ويتمثل هؤلاء المتدخلون في<sup>4</sup>:

#### 1- البنك المركزي (La banque centrale)

تتدخل البنوك المركزية في سوق الصرف لتنفيذ سياسة نقدية معينة، ويتم ذلك من خلال عمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية، وتقوم بمراقبة تطور أسعار الصرف وتنظيم السوق حسب القوانين والتوجيهات الحكومية، فالدور الرئيسي للبنك المركزي هو حماية العملة المحلية أمام العملات الأجنبية.

<sup>1</sup> قدي عيد المجيد، مرجع سابق، ص107.

<sup>2</sup> طالب محمد عوض، التجارة الدولية سعر الصرف حالة الجزائر، الأردن، 1995، ص346.

<sup>3</sup> عفيفي حاتم سامي، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية، 1994، ص25.

<sup>4</sup> بحيج عبد القادر، سوق الصرف الأجنبية بين نظام الرقابة وحرية التعامل حالة سوق الصرف الجزائري، الملتقى الوطني حول تطور سياسات سعر صرف الدينار الجزائري وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، جامعة العقيد أحمد درارية، أدرار- الجزائر، يومي 24-25 فبراير 2015، ص12.

## 2- البنوك التجارية (Les banques commerciales)

أن تدخل البنوك التجارية في سوق الصرف يكون من خلال قيامها بفتح حسابات لزيائنها بالعملة الأجنبية، ومن ناحية أخرى تقوم بفتح حسابات تمويل التجارة الخارجية في شكل اعتماد مستندي أو تحصيل مستندي، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن، ويقومون بالمقاصة، ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة.

## 3- السماسرة (Courtiers)

ويكون تدخلهم كوسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء المعلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشتريّة لهذه العملات<sup>1</sup>، ويهدفون إلى تحقيق الربح من الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع.

## 4- المضاربون (spéculatrices)

يقصد بالمضاربين أولئك الذين يتعاملون في السوق بغرض تحقيق الربح من بيع أو شراء العملات، حيث تبنى قرارات الشراء والبيع على ضوء توقعاتهم بالتغيرات المستقبلية في أسعار الصرف، ويتميز المضاربون بالخبرة في ممارسة العمليات ذات الصلة بالعملة والبنوك ولهم معرفة وتجربة حول أحوال سوق الصرف، ويمكن أن نميز بين نوعين من المضاربين<sup>2</sup>:

- المضارب المرتبط بالزبون: يتمثل دور المضارب هنا في تقديم المعلومات المتعلقة بتقلبات أسعار الصرف لصالح زبائنه من مؤسسات أو أفراد في إطار اتجاهات الأسعار، ويقوم هؤلاء باتخاذ القرارات المناسبة عن طريق القيام بشراء أو بيع عملات معينة.
- المضارب المرتبط بالسوق: تتمثل مهمة هذه الفئة من المضاربين في مراقبة ومتابعة العمليات والتقارير حول العمليات التي قام بها المضاربون المرتبطون بالزبون، وذلك من أجل محاولة تقدير اتجاه تحركات أحوال السوق.

## 5- العملاء الخواص (Les clientèle particuliers)

يقصد بالعملاء الأفراد والمنشآت الذين يستخدمون السوق لتسيير معاملاتهم المالية والتجارية، وفي غالب الأحيان، لا يكون تدخلهم مباشرة في سوق الصرف، إنما يقتصر الأمر فقط على الذين حققوا حجماً مهماً من العمليات، والذين لديهم متعاملون خواص يمكنهم أن يحملوا صفة العملاء الصيارفة، أما الذين لا يتوفر لديهم

<sup>1</sup> بغداد زيان، مرجع سابق، ص36.

<sup>2</sup> Maurice Debeauvais- Yvon Sinnah, *La gestion global du risque de change*, eduteur economica, Paris, 1991, P90.

الحجم المهم من العمليات فتتم عملياتهم من خلال الهياكل التقليدية للبنوك التجارية، بعد دراسة الصفقات والتأكد من التكاليف<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: توازن سوق الصرف

يتحقق التوازن في سوق الصرف الأجنبي عند تساوي عرض العملة المحلية مع الطلب عليها مقابل عملة أجنبية، حيث يتولد الطلب على الصرف الأجنبي من خلال شراء السلع والخدمات الأجنبية، أو شراء الموجودات في العالم الخارجي، أو لإعطاء منح نقدية للأطراف الأجنبية، حيث تستدعي كل هذه الحالات شراء العملة الأجنبية المراد الدفع بها من سوق الصرف الأجنبي مقابل بيع العملة الوطنية، وفيما يلي سنتطرق لكل من الطلب والعرض على الصرف الأجنبي.

#### 1- الطلب على العملة الأجنبية

إن سعر الصرف في لحظة زمنية ما يمثل ثمن العملة، مثل أي منتج يباع في الأسواق، حيث يتحدد ثمن العملة من خلال الطلب على هذه العملة نسبة للعرض عليها، كما أن الطلب على الصرف الأجنبي هو طلب مركب ينشأ من أنواع مختلفة من المعاملات وهي خاضعة لمختلف التأثيرات والظروف والأسباب التي تدفع الأفراد إلى شراء السلع الأجنبية، ومع ذلك فإن هذه الأسباب تتحد جميعاً وتشكل منحني الطلب على الصرف الأجنبي، حيث أن الجانب الرئيسي للطلب على الصرف الأجنبي (أي عرض العملة الوطنية لشراء العملات الأجنبية)، يتأتى من تسوية العمليات المستقلة المدينة في ميزان المدفوعات. ويمكن حصر مصادر الطلب على الصرف الأجنبي فيما يلي<sup>2</sup>:

- الواردات من السلع (الواردات المنظورة)،
- واردات الخدمات (الواردات غير المنظورة)،
- التحويلات للخارج،
- صادرات رؤوس الأموال،
- واردات الذهب.

ووفقاً لقانون الطلب توجد علاقة عكسية بين قيمة العملة الأجنبية والكمية المطلوبة منها، ولهذا فإن منحني الطلب على العملة الأجنبية ذو ميل سالب وسنوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

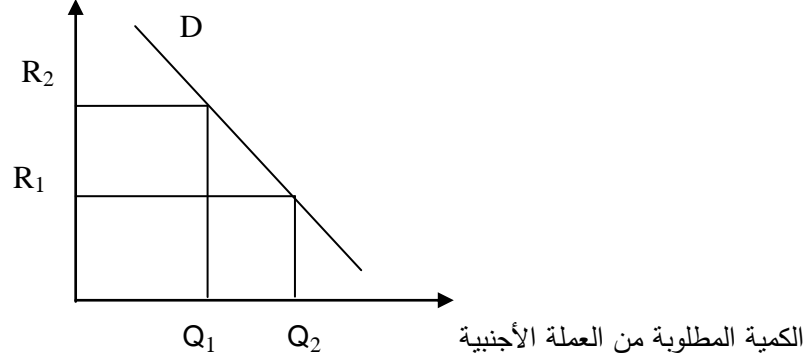
<sup>1</sup> علة محمد، الدولار ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2002\_2003، ص74.

<sup>2</sup> عفيفي حاتم سامي، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2000، ص166.



شكل رقم (I- 01): منحني الطلب على العملة الأجنبية

سعر العملة الأجنبية بالعملة المحلية



المصدر: دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر، 2014\_2015، ص76، بتصرف.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن منحني الطلب على العملة الأجنبية (D) ينحدر من الأعلى إلى الأسفل، ويشير إلى العلاقة العكسية بين سعر الصرف الأجنبي والكمية المطلوبة منه، إلا أن هذا المنحني يفترض ثبات العوامل الأخرى (كالأسعار، الأجور، الدخل القومي، الضرائب والتكنولوجيا) سواء على المستوى المحلي أو على مستوى العالم الخارجي، وإلا فإن التغيرات في هذه العوامل ستؤدي إلى تحولات في منحني الطلب.

فإذا كانت قيمة الدولار مثلاً تساوي  $R_2$  دينار جزائري فإن الكمية المطلوبة منه هي  $Q_1$ ، وإذا انخفضت قيمته إلى  $R_1$  دينار جزائري فسترتفع الكمية المطلوبة من العملة الأجنبية لتصبح  $Q_2$ ، وهذا يعني أن انخفاض قيمة الدولار مقابل الدينار الجزائري يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الأمريكية بالدينار الجزائري، وبالتالي تزيد الكمية المطلوبة من العملة الأجنبية.

## 2- عرض العملة الأجنبية

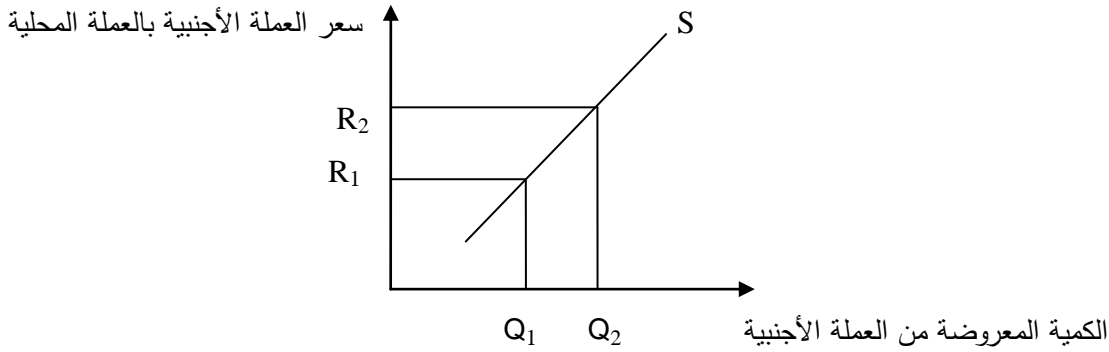
إن عرض الصرف الأجنبي (الطلب على العملة المحلية) ينشأ من جميع العمليات الواردة في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، ويمكن حصرها في<sup>1</sup>:

- الصادرات السلعية (الصادرات المنظورة)،
- الصادرات الخدمية (الصادرات غير المنظورة)،
- التحويلات للداخل،
- واردات رؤوس الأموال،
- صادرات الذهب.

<sup>1</sup> هجير عدنان- زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص265.

وطبقا لقانون العرض فالعلاقة بين سعر الصرف الأجنبي والكمية المعروضة منه علاقة طردية، فارتفاع قيمة الدولار داخل الجزائر مثلا تجعل السلع الجزائرية أرخص بالنسبة للمستهلك الأمريكي ومن ثم يزيد الطلب على السلع الجزائرية ويزيد الطلب على الدينار مقابل زيادة في عرض الدولار، وبالتالي منحني عرض العملة الأجنبية ذو ميل موجب، والشكل أدناه يوضح ذلك:

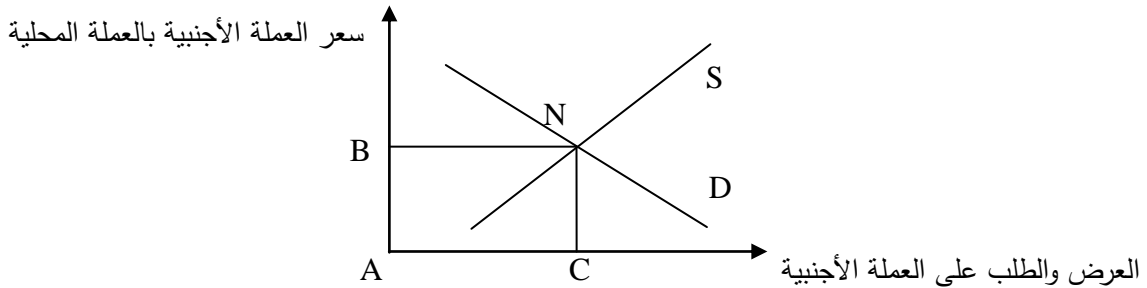
شكل رقم (I-02): منحني عرض العملة الأجنبية



المصدر: دوحة سلمى، مرجع سابق، ص78، بتصريف.

ويشير منحني عرض الصرف الأجنبي (S) إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والكمية المعروضة منه، حيث أن منحني عرض الصرف الأجنبي ذو ميل موجب ينحدر من الأسفل إلى الأعلى. فإذا كانت قيمة الدولار تعادل  $R_1$  دينار جزائري مثلا فالكمية المعروضة منه هي  $Q_1$ ، أما إذا ارتفعت قيمة الدولار إلى  $R_2$  دينار جزائري فستزداد الكمية المعروضة من الدولار وإلى  $Q_2$ . ويتقاطع منحني عرض النقد الأجنبي والطلب عليه يتحدد سعر الصرف التوازني، والذي يحقق حالة الاستقرار في سعر الصرف، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (I-03): توازن سوق الصرف



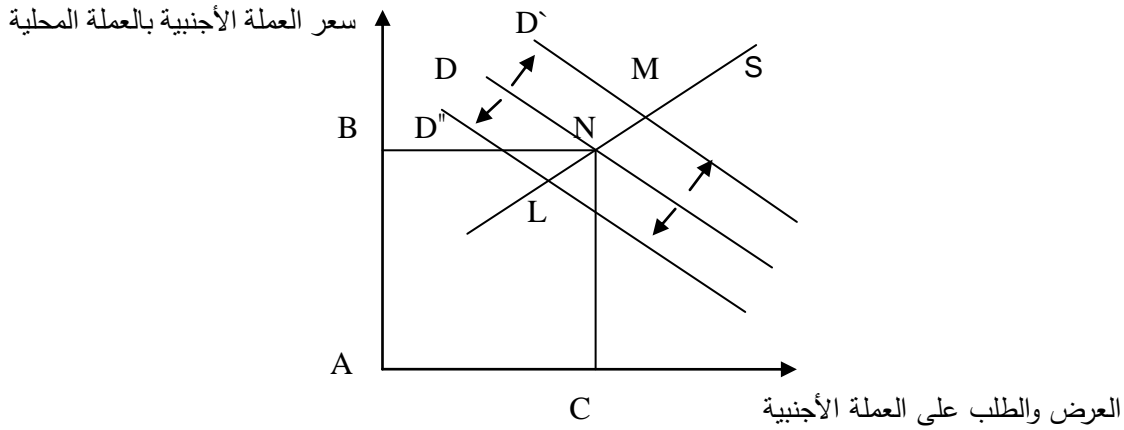
المصدر: دوحة سلمى، مرجع سابق، ص79، بتصريف.

تمثل (N) نقطة التوازن التي يتقاطع عندها منحنى الطلب والعرض وهي النقطة التي يتحدد عندها سعر الصرف التوازني، غير أن طلب وعرض الصرف الأجنبي لا يتوقف فقط على عامل سعر الصرف الأجنبي،

بل هناك عوامل أخرى تتمثل في ظروف العرض والطلب منها: تغير عدد المستهلكين، الأذواق، والدخل، تجعل من منحنى العرض والطلب يأخذ وضعاً جديداً.

فإذا زاد الطلب على الدولار في سوق الصرف الأجنبي من جانب المستوردين الجزائريين مع ثبات عرض الدولار، فإن منحنى الطلب سينتقل إلى اليمين متخذاً وضعاً جديداً ( $D'$ ) ويتقاطع مع منحنى العرض ( $S$ ) في نقطة توازنية جديدة ( $M$ ) تكون أعلى من النقطة التوازنية السابقة ( $N$ ) ما يعني أن قيمة الدينار مقابل الدولار قد انخفضت، ويحدث العكس تماماً عندما ينخفض الطلب على الدولار من قبل المستوردين الجزائريين، حيث ينتقل منحنى الطلب إلى اليسار ( $D''$ ) وتصبح نقطة التوازن ( $L$ ) كما هو مبين في الشكل أدناه:

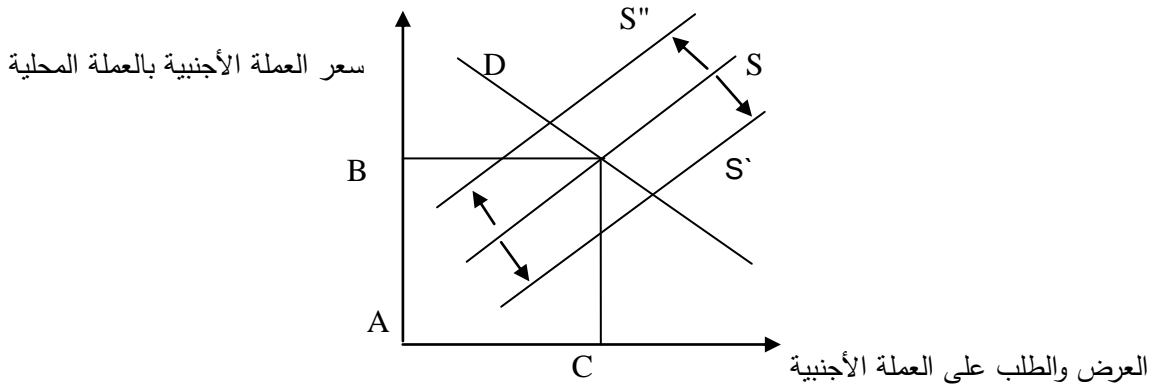
شكل رقم (I-04): انتقال منحنى الطلب على العملة الأجنبية



المصدر: دوحة سلمى، مرجع سابق، ص 80، بتصريف.

وفي حالة ما إذا تغيرت ظروف العرض بالزيادة مع ثبات الطلب، فإن ذلك يؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى اليمين وينخفض سعر الصرف، وإذا تغيرت ظروف العرض بالنقصان ينتقل منحنى العرض إلى اليسار مع ارتفاع سعر الصرف، والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم (I-05): انتقال منحنى عرض العملة الأجنبية



المصدر: دوحة سلمى، مرجع سابق، ص 80، بتصريف.

### خلاصة الفصل

يساهم سعر الصرف بشكل كبير في تنشيط التجارة الخارجية وتوسيع الأسواق الدولية، باعتباره وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم، بالإضافة إلى أنه يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية.

ومهما كان نوع نظام الصرف المعتمد في البلد فإنه يجب على سعر الصرف أن يحقق شروط التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني آخذاً بعين الاعتبار الشروط الدولية، بحيث عندما تتغير المعطيات الاقتصادية الأساسية على المستوى الدولي، يجب على المعطيات الاقتصادية الوطنية أن تتغير في نفس الاتجاه للحفاظ على التوازن، وبالتالي فإن سعر الصرف مطالب بالتغير لتحقيق التوازن.

فسعر الصرف الأجنبي أداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية داخل ما يسمى بسوق الصرف، هذا الأخير وبآليات عمله والمتعاملين فيه له فعالية كبيرة في زيادة حجم الصادرات والواردات، إلى جانب زيادة حركة رؤوس الأموال.

## الفصل الثاني

### ماهية النقود وعرض النقود

### تمهيد

تعتبر النقود من أهم المبتكرات الإنسانية التي تساهم في دعم النشاط الاقتصادي، من خلال دورها في تسوية المدفوعات المحلية والدولية المصاحبة لانتقال السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال الدولية، فاختلقت تعريف النقود باختلاف الوظائف التي تؤديها، واختلقت أنواعها تبعاً تطور المجتمعات البشرية انطلاقاً من النقود السلعية، مروراً بالنقود الورقية وصولاً إلى نقود الودائع، ولقد تعددت وجهات النظر حول تفسير النقود في المدارس الاقتصادية، حسب طبيعة كل مجتمع، وتعدد استخداماتها والقوانين التي تحكمها في التعاملات المحلية والدولية.

ويتمثل عرض النقود في الكتلة النقدية التي بحوزة الأفراد والمؤسسات خلال فترة زمنية معينة، ويرجع اختلاف أشكالها إلى مدى التطور الاقتصادي والاجتماعي والنظم المصرفية في البلد، وهو ما أفرز عدة مفاهيم للعرض النقدي، وبالتالي تعدد مكوناته وطرق قياسه.

## المبحث الأول: مفهوم النقود

هناك أصولاً متنوعة لعبت دور النقود من حيث استخدامها كالذهب والودائع تحت الطلب، لهذا السبب فإن تعريف النقود لا يوضح لنا بدقة أي الأصول يمكن أن نعتبرها نقوداً، وقد أخذ مفهوم عرض النقود حيزاً واسعاً من الجدل بين الاقتصاديين، من حيث إعطاء مفهوم محدد ومتفق عليه وكذلك حول الآلية المعتمدة في حسابه.

## المطلب الأول: تعريف النقود ووظائفها

### 1- تعريف النقود

إن اختلاف وجهات النظر التي ينظر منها إلى النقود أدى إلى عدم ضبط مفهوم موحد ومتفق عليه للنقود، فهناك تعاريف مختلفة للنقود حيث ينظر إليها على أنها:

- "أي شيء يلقى قبولا عاماً كوسيلة دفع مقابل السلع والخدمات وتسديد الديون"<sup>1</sup>.
  - وتعني "أي شيء يلقى قبولا عاماً كوسيط للتبادل وكمقياس للقيم وكمقياس للمدفوعات الآجلة وكمخزن للثروة"<sup>2</sup>.
  - أو هي "الموجود الذي يقوم في آن واحد بأداء وظيفة وسيط للمبادلة ومقياس للقيم ومخزن للقيم"<sup>3</sup>.
- نستخلص مما سبق، أنه يمكن تعريف النقود بأنها وسيلة قانونية موصوفة وشائعة ومقبولة للجميع قبولاً عاماً، وتمثل التزاماً على الجهة التي أصدرتها لاستخدامها كوسيط للمبادلة ومقياس للقيمة وخبزنها وإبراء الذمة وتسوية الديون والوفاء بالالتزامات العاجلة والآجلة، ولذلك فإن التعريف الموجز للنقود هو أن النقود هو كل ما تفعله النقود.

### 2- وظائف النقود

من بين أهم الوظائف الأساسية للنقود ما يلي:

#### 1-2-1- النقود كوسيط للمبادلة

تعتبر هذه الوظيفة من أولى وأهم وظائف النقود عبر العصور وحتى وقتنا الحالي، وهي مستمدة من طبيعة النقود بحد ذاتها والمتمثلة من كونها مقبولة قبولاً عاماً من الجميع في المبادلات وتسوية الديون،

<sup>1</sup> الناقة أحمد، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص7.

<sup>2</sup> صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص202.

<sup>3</sup> هيل عجمي جميل- رمزي ياسين، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009، ص15.

ونجاحها يتوقف على توافر خاصية العمومية أو القبول العام، فأى عملية تبادلية تقتضى دائماً تنازلاً أو تضحية بمقابل أو عائد، وبين مرحلة التنازل والحصول نجد وسيط يتمثل في وحدات النقد<sup>1</sup>.

ومن هذه الوظيفة ندرك أهمية الحفاظ على القوة الشرائية للنقود على المستوى الوطني من خلال المحافظة على الاستقرار النسبي في قيمة النقود الوطنية.

## 2-2- النقود كمقياس للقيمة

هي الوظيفة الأساسية الثانية للنقود، ولعل الأصل في استخدام النقود السلعية هو استخدامها كمعيار للقيمة تنسب إليها قيم السلع والخدمات المختلفة حتى يتم مقارنة القيم التبادلية لجميع السلع المتداولة في المجتمع، إلا أن النقود السلعية كانت تعاني من مشكلة التغير في القيمة من فترة لأخرى خلال السنة الواحدة ومن مكان إلى آخر في المجتمع الواحد، وتقوم النقود بهذه الوظيفة من خلال قياس قيم الأشياء أي من كونها وحدة معيارية ترد إليها قيم مختلف السلع والخدمات<sup>2</sup>، إلا أن قيمة الوحدة من النقود تتقلب ارتفاعاً وانخفاضاً بمرور الوقت مما يترتب عليه زيادة أو نقص مقادير أو كميات ما تساويه هذه الوحدة من سلع وخدمات<sup>3</sup>.

وتظهر الأهمية الاقتصادية لهذه الوظيفة في اعتبار النقود أداة محاسبية ومالية، فهي تسهل قياس العمليات المالية، إذ من دونها يصعب تحديد قيم موجودات ومطلوبات منظمات الأعمال المختلفة.

## 2-3- النقود كمستودع للقيمة

من وظيفة النقود كوسيط للتبادل اشتقت وظيفة أخرى للنقود هي مستودع للقيمة ومخزن للثروة، ففي نظام المقايضة لم يكن من السهل تخزين السلع، إما لانقضاء الحاجة أو لعدم قابليتها للتخزين أو لصعوبة تخزينها، والنقود عكس ذلك تماماً فهي قابلة للتخزين، حيث تمثل السيولة التامة دون الحاجة لتحويل شكلها من نوع إلى آخر فتخزينها لن يؤثر على درجة سيولتها، ولقد كانت الصورة الأولى للتخزين تتمثل في الاحتفاظ بالمعادن النفيسة، أما الآن أصبحت الصورة السائدة هي الإيداع في البنوك حتى اللحظة التي يجد فيها المودع المصلحة المثلى في الإنفاق أي تحويل هذه النقود إلى سلع وخدمات<sup>4</sup>.

وتكمن أهمية هذه الوظيفة في إمكانية إدخالها ضمن النظام المصرفي، وبالتالي إمكانية استفادة الآخرين من تخزينها دون أن يؤثر ذلك على ثروة المدخر أو على كمية النقود المدخرة، بل تزيد كميتها نتيجة للعوائد على الادخار، الأمر الذي يشكل مساهمة في تكوين رأس المال في الدولة.

<sup>1</sup> شيحة مصطفى رشدي، النقود والمصارف والائتمان، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية- مصر، 1999، ص33.

<sup>2</sup> الفولي أسامة محمد- عوض الله زينب، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعية الجديدة، 2005، ص19.

<sup>3</sup> يونس محمود- مبارك عبد النعيم، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية الجديدة، 2003، ص26.

<sup>4</sup> شيحة مصطفى رشدي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية- مصر، 1998، ص27.



## 2-4- النقود وسيلة للمدفوعات الآجلة

تستمد هذه الوظيفة فعاليتها من وظيفة النقود كمقياس للقيمة، فالنقود وسيلة لتسديد الديون على الأفراد أو الدول فهي أداة للتبادل الفوري والآجل، وهي وظيفة مشتقة من تسديد الديون أو الدفع الآجل فيمكن شراء سلعة دون تسديد ثمنها بالأقساط الدورية أو دفع ثمنها في فترة لاحقة، فالتسديد الآجل يكون بواسطة النقود التي تعتبر أحسن وسيلة للدفع الآجل كونها مقبولة لدى الأطراف المتعاملة (البائع والمشتري)، وكفاءة النقود كأداة للدفع الآجل ترتبط بقيمتها أو قوتها الشرائية، لأن تغير هذه الأخيرة بالانخفاض أو الارتفاع يترتب عنه ضرر لأحد الأطراف، فانخفاض قيمة النقود في وقت لاحق قياساً إلى وقت الدين يترتب عليه استفادة المقترض وتضرر المقرض<sup>1</sup>.

ومن هنا تكمن أهمية هذه الوظيفة للنقود في كونها تمثل تيسيراً على المعسر وبديل عن السيولة المطلوبة لتحقيق وإنجاز النشاطات الاقتصادية.

### المطلب الثاني: أنواع النقود وتطورها التاريخي

يمكن تقسيم أنواع النقود حسب تطورها التاريخي إلى ثلاثة أنواع، هي النقود السلعية، النقود الورقية، والنقود الائتمانية المصرفية.

#### 1- النقود السلعية

تعتبر النقود السلعية أقدم أنواع النقود التي عرفتتها المجتمعات البشرية حيث لجأ إليها الناس للتخلص من مشاكل المقايضة وصعوباتها المختلفة، وقد شملت هذه السلع القمح، الشاي، الماشية والقماش بالإضافة لسلع أخرى، وقد لجأت البشرية لنوع معين من السلع حسب أهميتها ووفرته واستخداماتها كسلعة، وقد أخلفت السلع المستخدمة كوحدة نقد من مجتمع لآخر تبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين المجتمعات<sup>2</sup>. وكان الهدف من استخدام هذه السلع كوسيلة للتبادل هو تقديم أساس مقبول لقياس قيم السلع محل التبادل، ولكن مع تطور البشرية ظهرت عيوب كثيرة للنقود السلعية، حيث يصعب تجزئتها إلى وحدات متجانسة، بالإضافة إلى صعوبة التخزين لمدة طويلة دون حدوث تلف أو إنقاص في قيمتها، وتأخذ النقود السلعية شكلين أساسيين هما<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> عبد القادر محمد صالح، محاضرات في النقود والبنوك والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار الفرقان، عمان- الأردن، 1997، ص14.

<sup>2</sup> قريصة صبحي، النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص24.

<sup>3</sup> الأعرج طارق محمد خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، الدراسات العليا دكتوراه إدارة المصارف، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص21.

- النقود المعدنية الكاملة تتداول على هيئة مسكوكات معدنية ذهبية أو فضية أو هما معاً.
- أما النقود النائبة عن النقود المعدنية الكاملة\*، فهي عبارة عن نقود ورقية تصاحب النقود الذهبية وتتوب عنها في التداول بحيث تمثل قيمتها تمثيلاً كاملاً، ولذا فإن السلطات النقدية تحتفظ بالذهب ليكون غطاء نسبته 100% من قيمة النقود النائبة.

## 2- النقود الورقية

مع اتساع حجم المبادلات التجارية المحلية والدولية كان التجار يحملون كميات كبيرة من النقود السلعية وهم ينتقلون بين الدول لأداء معاملاتهم التجارية، ونظراً لمخاطر حمل كميات كبيرة من النقود الذهبية والفضية توصلوا إلى طريقة جديدة لتسوية المبادلات الكبيرة، وذلك بإيداع ما لديهم لدى الصاغة مقابل إعطائهم وصل استلام (سند) بالمبلغ الموضوع مضمون بالكامل<sup>1</sup>. كما كان الصيارفة يحصلون على عمولة لقاء الاحتفاظ بهذه الودائع والمحافظة عليها، وبالتالي تخلى الأفراد عن حمل الذهب وأصبحوا يكتفون بنقل ملكية الإيصال الممثل للذهب أو النقود من المشتري أو البائع، وقد كان هذا التداول بالإيصالات الورقية ما بين الأفراد هو أول أشكال النقود الورقية<sup>2</sup>.

ومع اتساع نطاق تلك العمليات تولت الدولة بنفسها الإشراف على إصدار أوراق قابلة للتحويل، حيث كان كل إصدار يغطي بمقدار معين من الذهب، لأنها تصدر أساساً لكي تعبر عن وجود رصيد ذهبي تم إيداعه من قبل التجار وأصحاب الأوراق المتداولة.

وتختلف النقود الورقية غير القابلة للتحويل عن النقود القابلة للتحويل في النقاط التالية<sup>3</sup>:

- النقود غير القابلة للتحويل تعتبر نقوداً محلية، لا يتعدى تداولها حدود الدولة التي تضع القانون الذي يجعل من هذه النقود عملة رسمية، أما النقود القابلة للتحويل فمن الممكن اعتبارها عملة دولية.
- قيمة النقود غير القابلة للتحويل أكثر عرضة للتغير من قيمة النقود القابلة للتحويل.

## 3- نقود الودائع الائتمانية أو المصرفية

جاء هذا الشكل من النقود نتيجة للتطور السريع والمستمر في العمل المصرفي على مستوى العالم، وهي نقود الودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب، وتتمثل في الأموال المودعة من قبل الأفراد والمؤسسات لدى البنوك التجارية والقابلة للسحب من قبل المودع في أي وقت يشاء، وقد أدى هذا التطور في النقود إلى تغيير

\* النقود المعدنية الكاملة: هي نقود تتبادل قيمتها كنفد مع قيمتها كسلعة في الاستخدامات غير النقدية.

<sup>1</sup> الوادي محمود حسين وآخرون، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010، ص19.

<sup>2</sup> كامل أسامة- حامد عبد الغني، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية لشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص34-35.

<sup>3</sup> الأعرج طارق محمد خليل، مرجع سابق، ص23.

النظرية النقدية من ارتباط النقود بالمعادن كالذهب إلى ربطها بحجم الأصول والالتزامات في الاقتصاد القومي<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: خصائص وسمات النقود

إن ما يساعد النقود على القيام بوظائفها الهامة هو تمتعها بخصائص فريدة لا تشاركها بها أصول مالي أو حقيقية أخرى، وتطورت هذه الخصائص مع الزمن بتطور القواعد والأنظمة النقدية، ومن أهم الخصائص الأساسية الواجب توفرها لأي نقد لكي يقوم بوظائفه ما يلي<sup>2</sup>:

**1- العمومية:** تعني قبول المجتمع لها في الاستخدام، وقد يكون القبول إما إجبارياً أي مفروض من طرف الدولة بما لها من سلطة وسيادة بحيث تصبح ملزمة للجميع، ويتم بها التسديد لكافة الديون، وقد يكون القبول اختياريًا، أي على أساس ثقة الأفراد في قيمة وحدة النقود وكثير من الأحيان تكون صفة القبول الاختياري أقوى من صفة القبول الإلزامي.

**2- المتانة المادية والقيمية:** وهذه الخاصية تعني استقرار القوة الشرائية للنقود مع متانة المادة التي صنعت منها، لأن النقود تمثل حقاً عاماً على السلع والخدمات المعروضة في السوق في أي وقت، فالنقود تصنع من أجود المعادن المعروفة مقاومة لعوامل الطبيعة فهي لا تصدأ وقليلًا ما تتآكل أو تتلف، كما أن ثبات قيمة العملة نسبيًا دون أن تتعرض لتقلبات عنيفة مع مرور الوقت يجعلها تستخدم النقود للوفاء بالالتزامات الآجلة، فعدم ثبات قيمتها يؤدي إلى اضطراب المعاملات وفقدان الثقة فيها.

**3- أن تكون نافعة لجميع أفراد المجتمع:** فجميع النقود السلعية والورقية وحتى الالكترونية، يجب أن تكون ذات منفعة عامة لإشباع حاجات المتعاملين بها، إذ لا يقبلها الأفراد ما لم تكن نافعة لهم في عمليات التبادل التجاري، وتستمد منفعة النقود من قدرتها في الحصول على السلع والخدمات، أي أنها تستطيع أن تشبع حاجات الأفراد بصورة غير مباشرة، لأنها تمنح لحاملها قوة اختيار الأفراد الذين يتم التعامل معهم، وكذلك اختيار نوع السلع والخدمات في أي مكان وزمان، وهذه السمة هي التي تجعل النقود مقبولة قبولاً عاماً<sup>3</sup>.

**4- الندرة النسبية للنقود:** وتعني عدم توفرها بكميات كبيرة مما يفقدها قيمتها، ولا تكون نادرة جداً بحيث تعيق عملية التبادل التجاري، لذلك يجب إصدارها بما يتلاءم مع حاجة المبادلات التجارية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> الحلاق سعيد سامي- العجلوني محمد محمود، النقود والبنوك والمصارف المركزية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010، ص31.

<sup>2</sup> السيد علي عبد المنعم- العيسى نزار، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2004، ص30.

<sup>3</sup> هيل عجمي جميل- رمزي ياسين، مرجع سابق، ص21.

<sup>4</sup> فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث، اربد، 2006، ص30.

- 5- قابلية الانقسام والتجزئة: ويقصد بذلك أن تكون الوحدة النقدية قابلة للتجزئة إلى وحدات صغيرة دون أن تفقد قيمتها، وتعبير آخر يمكن لوحدة النقد أن تنقسم لوحدة صغيرة قادرة على الوفاء بالمعاملات صغيرة الحجم والقيمة، وذلك دون أن تفقد قيمتها.
- 6- سهولة الحمل والتداول: وهذه السمة يجب أن تنطبق على جميع فئات النقود فتكون سهلة الحمل والنقل والخرن، لتيسير تبادلها مقابل السلع والخدمات.
- 7- سهولة التمييز: وتتعلق بتحديد لون خاص لكل فئة نقدية وحجم يتناسب مع قيمة الوحدة النقدية، وتكون قيمة الورقة النقدية واضحة بأرقام يسهل تمييزها.
- 8- التجانس: يشير التجانس إلى أن كل وحدة من العملة الوطنية متماثلة مع الوحدات النقدية الأخرى من نفس الفئة، وهذه السمة توفر عدم وجود فروق في نوعية الوحدات النقدية من نفس الفئة.

### المبحث الثاني: تفسير النقود في النظرية الاقتصادية

لقد تعددت الأفكار والمدارس التي حاولت تفسير النقود وإيجاد مفهوم موحد لها، وذلك ابتداء من المدرسة الكلاسيكية مروراً بالمدرسة الكينزية وصولاً إلى المدرسة الحديثة.

#### المطلب الأول: النقود في النظرية الكلاسيكية

تقوم هذه النظرية على أساس أخذ النقود كعامل أساسي وحاسم لتحديد مستويات الأسعار، حيث تعتبر النقود كأى سلعة من السلع، تتحدد قيمتها بتفاعل عوامل عرضها والطلب عليها، فالزيادة في عرض النقود بالنسبة للطلب عليها سيؤدي إلى انخفاض قيمتها، وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات. أما إذا ارتفع مستوى الطلب على النقود عن مستوى المعروض منها، فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع قيمتها وانخفاض مستوى الأسعار.

ويعتبر الكلاسيك أن المبادلات ما هي إلا عملية مقايضة سلعة بنقود ثم نقود بسلعة، وأنه لا بد أن تتم عملية التطابق بين العرض الكلي للسلع والخدمات والطلب الكلي عليها، وبين عرض النقود والطلب على النقود. ومنذ القرن السادس عشر طور عدد من العلماء منهم جان بودان، جون لوك، منتسكيو وهيوم النظرية النقدية. أما في القرن التاسع عشر فقد توصل ريكاردو إلى أن أي زيادة في كمية النقود، سوف تؤدي إلى زيادة مماثلة في المستوى العام للأسعار. وفي القرن العشرين أخذت النظرية الكمية للنقود شكلها النهائي والحقيقي، من خلال معادلة التبادل لـ "فيشر" ومعادلة الأرصدة النقدية "معادلة كامبردج"<sup>1</sup>.

وفي محاولة لضمان مواجهة هذه النظرية للتطورات المتجددة، فقد قام أنصارها بتطويرها في بعض نواحيها، وفيما يلي أهم التطورات التي عرفت هذه النظرية:

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص13.

1- معادلة التبادل

صاغ هذه المعادلة العالم الأمريكي "إرفنج فيشر Irving Fisher"<sup>1</sup>، إذ أعطاها صيغتها الحديثة، بإدخاله للنقود المصرفية وسرعة دورانها في معادلة المبادلة<sup>2</sup>. وبناءً على الطرح الكلاسيكي القائل بأن حجم المعاملات (T) وسرعة تداول النقد (V) ثابتتين في المدى القصير، فإن المتطابقة السابقة تنتقل من كونها علاقة تكافؤ إلى علاقة سببية حيث تؤكد على وجود علاقة تناسبية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وبالتالي يمكن صياغة المعادلة كالتالي:

$$M \cdot V = P \cdot T$$

حيث تشير M: إلى كمية النقود خلال لحظة زمنية معينة،

V: سرعة تداول النقد،

P: المستوى العام للأسعار،

T: حجم المعاملات التي تمت خلال نفس الفترة.

$$P = \frac{V}{T} (M) \quad \text{من العلاقة السابقة نجد أن:}$$

$$P = K \cdot M \quad \text{وبوضع } K = \frac{V}{T} \quad \text{تصبح المعادلة على النحو التالي:}$$

وبالتالي يمكن القول أن تحديد مستوى السعر يعتمد على كمية النقد المتداولة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> ولد فيشر عام 1867 في "سوجر تيز" في ولاية نيويورك، درس بجامعة "بيل" وكان فيشر متميزاً في الرياضيات ثم انتقل اهتمامه إلى الاقتصاد، وأجرى العديد من الأعمال الميدانية والإسهامات المختلفة توفي بعد إصابته بمرض السرطان عام 1947 وتتمثل مساهمات فيشر في علم الاقتصاد كالتالي: الفحوص الرياضية في نظرية القيمة والأسعار (1925)، سعر الفائدة (1907)، وأعيد طبعه بعنوان: نظرية الفائدة (1930)، القوة الشرائية للنقود (1911).

<sup>2</sup> بدأت هذه النظرية بملاحظة الاقتصادي الفرنسي جون بودان (1530\_1596) "أن قيمة النقود تتغير في اتجاه تغيرات كمية النقود"، فقد لاحظ بودان ارتفاع أسعار الفائدة بشكل عام في القرن 16، وزيادة عرض الفضة التي كانت هي المعدن الرئيسي في ذلك الوقت مما ترتب عليه زيادة كمية النقود، وكان أساس التفكير في هذه النظرية هو وضع علامة ترابط بين كمية النقود وكمية السلع، أي أن كمية النقود = كمية السلع \* متوسط أسعار السلع والخدمات. وتفسر هذه العلاقة بأن أي تغير في كمية النقود مع فرض بقاء كمية السلع والخدمات ثابتة يؤدي إلى تغيرات نسبية في مستوى الأسعار، وفسر هذه العلاقة أيضاً كل من جون لوك، ديفيد هيوم وجون ستيوارت ميل، وقد كتب هذا الأخير عن هذه النظرية فقال « لو ظلت الأشياء الأخرى على حالها، لاختلفت قيمة النقود اختلافاً عكسياً مع كميتها، إذ تنخفض قيمة النقود كلما زادت كميتها، وترتفع قيمة النقود كلما قلت كميتها»، إذن تتوقف قيمة النقود على كميتها ولعل هذا هو أساس نظرية كمية النقود.

<sup>3</sup> حماوي مباركة وأخريات، الإصدار النقدي وعلاقته بالتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990\_2013)، رسالة ماستر (غير منشورة)، جامعة العقيد أحمد دراية، أدرار - الجزائر، 2014\_2015، ص34.

## 2- معادلة الأرصدة النقدية " كامبردج "

كان الفضل في بروز هذه المعادلة للاقتصادي "مارشال" وأعضاء مدرسة "كامبردج"، وأخذت بذلك معادلة التبادل لـ "فيشر" صيغة جديدة، وذلك بإضافة (k) التي تمثل مقلوب سرعة دوران النقود، واستخدام الناتج القومي الحقيقي (Y) بدلاً من حجم المعاملات، وبالتالي تصبح صيغة معادلة التبادل وفقاً لمدرسة "كامبردج" على النحو الآتي:

$$M = K * P * Y$$

حيث تمثل M: حجم المعروض من كمية النقود،

K: نسبة كمية النقود المعروضة إلى الدخل النقدي (التفضيل النقدي) والتي يرغب الأفراد

الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية سائلة،

P: المستوى العام للأسعار،

Y: الدخل القومي الحقيقي.

ويرى مارشال أن ارتفاع ميل الأفراد للاحتفاظ بأرصدة نقدية كنسبة من دخولهم النقدية مع ثبات كمية النقود يؤدي لانخفاض الدخل النقدي، والعكس صحيح. لذا تقوم معادلة الأرصدة النقدية على أساس العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية وبين الدخل النقدي، حيث أن التغير في رغبة الأفراد في الاحتفاظ بأرصدة نقدية يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج، وبالتالي حجم الدخل ومستويات الأسعار بشكل مباشر<sup>1</sup>. إلا أنه ما يأخذ على النظرية الكلاسيكية أنها<sup>2</sup>:

- أغفلت وظيفة النقود كمستودع للقيمة والناتجة عن الرغبة في تفضيل السيولة، أو الطلب على النقود للاكتناز، وتتعلل وظيفة النقود كمقياس للقيمة عندما تصبح سلعة تطلب لذاتها.
- ليست كافة الظواهر الاقتصادية عينية كما اعتبرها الكلاسيك، فسعر الفائدة مثلاً يعتبر ظاهرة نقدية تتحدد أسعارها في سوق النقود وليس في سوق السلع والخدمات.

<sup>1</sup> الحلاق سعيد سامي- العجلوني محمد محمود، مرجع سابق، ص 87.

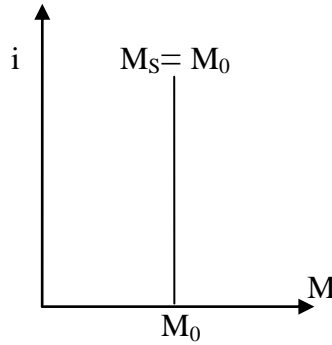
<sup>2</sup> الوادي محمود حسن وآخرون، مرجع سابق، ص 60-61.

المطلب الثاني: النقود في النظرية الكينزية

أعطى "كينز"<sup>1</sup> اهتماماً للنقود بعدما كان التحليل الكلاسيكي مجرد وسيلة لتسهيل المبادلات الحقيقية، إذ أدمج النقود في النظرية الاقتصادية، رافضاً بذلك فكرة التحليل المزدوج المتمثل في التحليل العيني والتحليل النقدي، كما يرفض المقولة التي ترى أن النقود محايدة ولا تأثير لها، كما أن الطلب على النقود ليس مشتقاً من الطلب على السلع، وإنما هو طلب مستقل، كما يمكن للأفراد أن يكونوا أسرى الوهم أو الخداع النقدي<sup>2</sup>. فيما يتعلق بجانب العرض فقد فوض "كينز" أمر تحديد كمية النقود اللازمة للاقتصاد إلى السلطة النقدية، وعليه صاغ دالة عرض النقود وفق العلاقة التالية<sup>3</sup>:

$$M_S = M_0$$

شكل رقم (II - 06): منحنى عرض النقود عند "كينز"



المصدر: من إعداد الطالبتين

واعتبر "كينز" أن النقود لا تطلب لذاتها فقط وإنما تطلب بغرض ثلاث دوافع (دافع المعاملات، دافع الاحتياط، دافع المضاربة).

وقد وجهت عدة انتقادات للتحليل الكينزي حيث:

- 1- يقر التحليل الكينزي بأن سعر الفائدة يتحدد بعامل واحد فقط وهو الطلب على النقود لأغراض السيولة النقدية، ويهمل عوامل أخرى مهمة كدخل.
- 2- لم يشر كينز إلى التغيرات في مستوى الدخل التي تؤثر على سعر الفائدة، حيث يرى أنها تتحدد بتقاطع منحنى العرض النقدي والطلب على النقود.

<sup>1</sup> جاء جون ماينارد كينز في كتابه الشهير "النظرية العامة للفائدة والتوظيف والنقود" الذي صدر عام 1936، بنظرية تفضيل السيولة التي تنص على أن الحركات الدورية في أسعار الفائدة ستحفز تقلبات دورية في سرعة دوران النقود، وأن الطلب على النقود يعتمد على حجم الدخل النقدي، والنسبة بين هذا الطلب وحجم الدخل النقدي هي مقلوب سرعة دوران النقود أي  $K = 1/V$ . أنظر: مبارك عبد المنعم- يونس محمود، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، 2003، ص347.

<sup>2</sup> الببلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الشروق، 1995، ص149.

<sup>3</sup> بن عبد الفتاح دحمان، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003\_2004، ص77.

المطلب الثالث: نظرية كمية النقود الحديثة

يعزى الفضل في بروز هذه النظرية إلى "ميلتون فريدمان" زعيم مدرسة "شيكاغو"، الذي طور نظرية الطلب على النقود وذلك بإعادة صياغة نظرية كمية النقود إلى الحياة سنة 1956، ويعتبر تحليل "فريدمان" امتداداً لتحليل "فيشر"، إلا أن تحليله يعتبر أقرب إلى التحليل الكينزي.

إن تحليل "فريدمان" يسمح بإمكانية تغير كل من الناتج القومي وسرعة دوران النقود خلال تغير كمية النقود، وهذا الموقف يميز نظريته عن النظرية الكلاسيكية، وحيث تقوم نظرية "فريدمان" على ركنين أساسيين هما<sup>1</sup>:

- المؤثر الرئيسي في المستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج القومي أو الدخل الحقيقي.
  - التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود أو مقلوبها يعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية.
- وتتمثل مساهمة "فريدمان" بالنسبة لعرض النقود، في اعتباره أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي (النقدي) يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة ومستقرة تتفق مع معدل النمو الاقتصادي، بمعنى أن:

$$\frac{\Delta M}{\Delta y} = 1 \quad \text{يقضي أن يكون: } M = f(Y)$$

ويقول "فريدمان" أن دور السلطة النقدية ينحصر في رقابة كمية النقود، والعمل على نموها بمعدل مستقر متفق مع معدل نمو الاقتصاد، كما أن الأهمية يجب أن تولى لعرض النقود، وليس للطلب عليها<sup>2</sup>. وفيما يتعلق بالطلب على النقود فإنه يعد أكثر استقراراً وأنه يتوقف بصفة أساسية على الدخل (الدخل الدائم)، وعلى خلاف التحليل الكينزي لا يتضمن تحليل "فريدمان" فاصلاً بين الدوافع الثلاثة للطلب على النقود، إذ ينظر "فريدمان" إلى هذه الدوافع (المبادلة، الاحتياط والمضاربة) على أنها تمثل طلب واحد على النقود، وأن الطلب على أحد الموجودات يعبر عن (الثروة، الأسعار والأذواق)<sup>3</sup>.

ولم تسلم النظرية النقدية الحديثة هي الأخرى من الانتقادات حيث يأخذ عليها أنها:

- اعتمدت على العديد من المتغيرات.
- صعوبة حساب وتقدير هذه المتغيرات كالثروة والأذواق.

<sup>1</sup> مبارك عبد النعيم - يونس محمود، مرجع سابق، ص 397.

<sup>2</sup> البيلاوي حازم، مرجع سابق، ص 157.

<sup>3</sup> ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 66.



### المبحث الثالث: مفهوم عرض النقود

تعددت الآراء حول تحديد مفهوم معين لعرض النقد من ناحية المكونات التي تدخل في تكوينه وكيفية حسابه، ومصدر الخلاف يأتي من اختلاف تطور الأنظمة النقدية والمصرفية.

#### المطلب الأول: التعريف بعرض النقود

يختلف المفهوم العام لعرض النقود من بلد إلى آخر، وذلك حسب تطوره الاقتصادي وتطور جهازه المصرفي، ومن بين التعاريف المدرجة لعرض النقود ما يلي:

يقصد بعرض النقود "الكتلة النقدية المتكونة من مجموع الأصول السائلة التي بحوزة الأعوان الاقتصاديين، وهي مقبوضة من طرف المجمعات النقدية"<sup>1</sup>، إذن يعبر العرض النقدي على "مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة"<sup>2</sup>.

ويعرف أيضاً على أنه "تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية"<sup>3</sup>.

وينصرف مفهوم العرض النقدي إلى رصيد الأشياء التي تستخدم كوسيط في التبادل، وفي إطار هذا المفهوم العام تتعدد مفاهيم العرض النقدي حسب النقد المتداول والنقود المعاونة، من أنواع الأشياء التي تتمتع بدرجة عالية جداً من السيولة، أي تلك التي يمكن تحويلها فوراً إلى نقود دون تقلب في قيمتها، وفي ضوء ذلك يتم التمييز بين أربعة مفاهيم للعرض النقدي:

**1- عرض النقود بالمعنى الضيق ( $M_1$ ):** يشمل العملة الصادرة من البنك المركزي في شكل أوراق نقدية ومساعدة، وهي النقود القانونية التي تتمتع بسمة القبول العام كوسيلة للمدفوعات، مضافاً إليها ودائع الطلب الصادرة من البنوك التجارية والتي يمكن السحب عليها بالشيكات ويعبر عنه كما يلي:

$$M_1 = C + DD$$

حيث  $M_1$ : عرض النقود بالمعنى الضيق،

C: العملة في التداول،

DD: الودائع الجارية.

ويعتقد (S. Sethi) أن عرض النقد بالمعنى الضيق هو المناسب لتحديد عرض النقد، لأنه يشمل العملة في التداول والودائع تحت الطلب التي تستخدم في الإنفاق الفوري، أما الودائع لأجل وودائع التوفير المملوكة

<sup>1</sup>Jean Pierre Faugre, *La monnaie et la politique monétaire*, SEUIL, 1996, P41.

<sup>2</sup>الدليمي عوض فاضل، *النقود والبنوك*، دار الحكمة للطباعة والنشر، العراق، 1990، ص106.

<sup>3</sup>بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص49.

من قبل الجمهور فهي ليست جزء من عرض النقود، لأنها ليست مقبولة للدفع إلا بعد تحويلها إلى عملة أو ودائع جارية<sup>1</sup>.

2- عرض النقود بالمعنى الواسع ( $M_2$ ): بدأ عرض النقد بالمعنى الواسع يحظى بالاهتمام منذ السبعينات ويشمل على  $M_1$  مضافا إليه الودائع لأجل، وداائع التوفير والودائع الزمنية لدى البنوك التجارية، وبحسب كما يلي:

$$M_2 = C + DD + T_d + S_d$$

حيث أن  $M_2$ : عرض النقد بالمعنى الواسع،

C: العملة في التداول،

DD: الودائع الجارية،

$T_d$ : الودائع لأجل،

$S_d$ : وداائع التوفير.

فهذه الودائع قريبة للنقود وذلك بسبب إمكانية تحويلها إلى نقود سائلة بسرعة وبأقل خسارة، وعرض النقد بالمعنى الضيق لا يعبر عن الكميات النقدية الفعلية المتوفرة في الاقتصاد الوطني.

ويزداد عرض النقد بالمعنى الواسع ( $M_2$ ) كلما زاد إصدار العملة وخلق الودائع من قبل الجهاز المصرفي، أي كلما فضل الأفراد الاحتفاظ بثروتهم في شكل وداائع آجلة وتوفير لمواجهة المتطلبات المستقبلية.

3- عرض النقود بالمعنى الموسع ( $M_3$ ): ويشمل بالإضافة إلى المجمع  $M_2$  كافة الأصول القابلة للتداول بالعملة الأجنبية، التوظيفات لأجل غير القابلة للتداول التي تقوم بإصدارها مؤسسات الإقراض والخزينة العامة وسائر المراكز الأخرى التي تحددها القوانين والأنظمة (الحسابات التقليدية لأجل، سندات الصندوق، سندات ادخار المصارف، سندات السوق النقدي الصادرة عن مؤسسات الإقراض التي بحوزة الجمهور)<sup>2</sup>. ويعبر عنه بالصيغة التالية:

$$M_3 = M_2 + G$$

إذ تمثل  $M_3$ : عرض النقود بالمعنى الموسع،

G: التوظيفات لأجل غير القابلة للتداول وسندات السوق النقدي.

<sup>1</sup> T.T.Sethi, *Moetary Economics*, Delhi Delhi chanal and company LTD, 1996, P44.

<sup>2</sup> العلواني عديلة، الميسر في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص53-54.

4- عرض النقود بالمعنى الأوسع ( $M_4$ ): ويتضمن بالإضافة إلى  $M_3$  أوراق الخزينة التي بحوزة الأعوان غير الماليين الصادرة عن المؤسسات، وسندات الخزينة القابلة للتداول والصادرة عن الدولة والموجودة بيد الأعوان غير الماليين.

المطلب الثاني: مكونات العرض النقدي والأجزاء المقابلة له

### 1- مكونات العرض النقدي

يحتوي العرض النقدي على كل أنواع وسائل الدفع الفورية التي هي بحوزة الأعوان الاقتصاديين، وتتكون أساسا من النقود الورقية والبنكية والأنواع الأخرى من النقود والودائع عند المؤسسات المالية والمصرفية، فالعرض النقدي يتكون من العناصر التالية<sup>1</sup>:

#### • النقود المعدنية المساعدة

تشمل قطعاً معدنية غير نفيسة تتكون من معدن النيكل أو البرونز، تزيد قيمتها الاسمية عن قيمتها كسلعة، وتصلح للمعاملات التجارية الصغيرة، يصدرها البنك المركزي.

#### • النقود الورقية

تعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية، وغير قابلة للاستبدال وليست مغطاة بأي رصيد معدني، تستعمل في المعاملات العادية، يصدرها البنك المركزي.

#### • النقود الكتابية

تتمثل في النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى آخر، وتتكون أساسا من ودائع تحت الطلب لدى المصارف وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير.

#### • أشباه النقود

تشمل الأصول السائلة وغير النقدية المكونة من ديون والتزامات المؤسسات المالية، وتضم الودائع لأجل وودائع الادخار، وسندات الدولة ذات الأجل القصير، وعقود التأمين، ... إلخ.

### 2- الأجزاء المقابلة للعرض النقدي

#### 1-2- بالنسبة للعالم الخارجي

#### • الذهب النقدي

وهو أصل حقيقي يمثل قدرة شرائية معترف بها من طرف جميع الاقتصاديات مهما اختلف أنماط تنظيمها والتشريعات المعمول بها، ويقوم حائز هذا الذهب بالتنازل عنه لصالح البنك المركزي فيصبح ملكا له

<sup>1</sup> بلعروز بن علي، مرجع سابق، ص 167.

وأصلا من أصوله، ويعطي مقابل ذلك نقودا قانونية إلى هذه الجهة فنقول حينئذ أن البنك المركزي قد قام بتنفيذ هذا الأصل أي عرض نقودا قانونية مقابل الحصول عليه<sup>1</sup>.

• العملات الأجنبية (العملة الصعبة)

تدفق العملات الأجنبية إلى داخل الوطن وخارجه، هو نتيجة لعلاقة الدولة اقتصاديا مع الخارج، فعندما يكون تدفق هذه العملات إلى الداخل أكبر من تدفقها إلى الخارج يكون هناك رصيذاً ايجابياً من هذه العملات بحوزة الاقتصاد، وبالتالي يكون هناك عرض للنقود. وتعتبر العملات الأجنبية أصلا حقيقيا وأن كانت تظهر في شكل نقدي، باعتبارها تشكل قوة شرائية اتجاه الاقتصاديات الأخرى، وعندما يحصل البنك المركزي على عملات أجنبية تصبح حقا له ويقوم بتنفيذها، أي عرض نقود قانونية مقابل ذلك<sup>2</sup>.

2-2- بالنسبة للعالم الداخلي

• الاعتماد المقدم للخزينة (ديون على الخزينة أو سندات الحكومة)

تقوم الخزينة العامة بطلب قروض من البنك المركزي ومن الأفراد والمؤسسات المالية، وتستعمل هذه القروض في تمويل النفقات العمومية، وتشمل الذم على الخزينة العمومية السلفات المقدمة من طرف البنك المركزي إلى الخزينة العمومية، سندات الخزينة العمومية التي تكتب بها المؤسسات البنكية والمالية، سندات الخزينة العمومية المصدرة للجمهور، السندات الضريبية المعاد خصمها لدى البنك المركزي، ودائع البنوك الخزينة العمومية.

• الاعتماد المقدم للاقتصاد (أو قروض الاقتصاد)

هناك طريقتين لتمويل الاقتصاد:

- الطريقة الأولى عن طريق التمويل من البنوك الداخلية (الاقتراض الداخلي) وهي طريقة مباشرة.
- الطريقة الثانية وهي غير مباشرة، وتتمثل في قيام البنوك التجارية بخصم الأوراق التجارية المقدمة لها من طرف الأشخاص (أفراد ومؤسسات) مع وجود معدل الخصم، وتؤدي هذه الطريقة إلى زيادة الكتلة النقدية ويستطيع البنك المركزي التدخل من خلال رفع أو تخفيض معدل الخصم تبعا لسياسة الحكومة المنتهجة.

<sup>1</sup> مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974\_2003، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، 2010\_2011، ص40.

<sup>2</sup> لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص40.

### المطلب الثالث: طرق قياس كمية النقود

إن قياس كمية النقود يقتضي إعطاء تعريف دقيق، يحدد بدقة تامة الأصول التي نعتبرها نقوداً، ويتم قياس كمية النقود وفق طريقتين كما يلي<sup>1</sup>:

#### 1- الطريقة النظرية

يتم تعريف النقود باستخدام النظرية الاقتصادية لتحديد الأصول التي تحويها النقود عند قياسها، وأكدت هذه الطريقة أن الأصل التي تعمل بالتأكد وسيلة للتبادل تستخدم لقياس عرض النقود، ومن الأمثلة على ذلك النقود المتداولة، ودائع الحسابات الجارية والشبكات السياحية، وجميعها تستخدم لدفع ثمن السلع والخدمات، وبالتالي تعتبر وسيلة للتبادل. وأكدت الطريقة النظرية إن النقود المتداولة، وودائع الحسابات الجارية والشبكات السياحية فقط تستخدم لقياس عرض النقد.

إلا أنه ما يؤخذ على هذه الطريقة أنها تجاهلت بعض الأصول التي تقوم بوظيفة وسيلة التبادل لكنها أقل سيولة من النقود المتداولة وودائع الحسابات الجارية، ومن الأمثلة على ذلك حسابات التوفير لدى البنوك، والتي يمكن تحويلها بسرعة وبأقل التكاليف.

#### 2- الطريقة التجريبية (العملية)

وهي الطريقة المبنية على الملاحظة والاختبار، فالغموض المتأصل بالطريقة النظرية في تحديد الأصول التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند قياس عرض النقد، جعل كثير من الاقتصاديين يعتقدون بأن تعريف النقود يجب أن يكون بطريقة تجريبية. وأن قرار ما نسميه النقود يجب أن يعتمد على مقياس النقود الذي يعمل بشكل ممتاز بالتنبؤ لتحركات المتغيرات التي يجب على النقود توضيحها وتفسيرها. وتقوم البنوك المركزية بقياس عرض النقد بناءً على تعاريف المجاميع النقدية على النحو التالي<sup>2</sup>:

- **المقياس الضيق ( $M_1$ ) = النقد المتداولة + الشيكات السياحية + الودائع تحت الطلب.**

يتمشى هذا التعريف مع الطريقة النظرية، حيث أن هذه الأصول هي فعلاً نقوداً، وبالتالي تستخدم وسيلة للتبادل مباشرة.

- **المقياس الواسع ( $M_2$ ) =  $M_1$  + الودائع الزمنية لفترة قصيرة + الودائع الادخارية + حسابات ودائع**

سوق النقود + أسهم صناديق سوق النقود التعاونية.

يتم تحويل هذه الأصول إلى نقود بسرعة عالية وبأقل التكاليف.

<sup>1</sup> الرفاعي غالب عوض- بلعربي عبد الحفيظ، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2002، ص ص 77-79.

<sup>2</sup> الرفاعي غالب عوض- بلعربي عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 79.

- المقياس الموسع  $(M_3) = M_2 +$  الودائع الزمنية طويلة الأجل + اتفاقيات إعادة الشراء + عملات أجنبية.  
جميع الأصول التي يحويها المقياس الموسع أقل سيولة عدا  $(M_2)$ ، وكذلك تعتبر جميع الأصول التي يشملها  $(M_3)$  أشباه النقود عدا  $(M_2)$ .
- المقياس الأوسع  $(M_4) = M_3 +$  أدونات الخزينة قصيرة الأجل + الأوراق التجارية + سندات التوفير + القبولات البنكية.  
لا تعتبر  $(M_4)$  مقياساً لكمية النقود نهائياً، لكنها تقيس الأصول ذات السيولة العالية.  
مما سبق نلاحظ أن قياس كمية النقود الحقيقية يعتمد على أي من المجاميع النقدية يتم استخدامها من قبل الاقتصاديين وصانعي القرار.  
والمشكلة التي تواجه الطريقة التجريبية هي إن مقياس النقود الذي ينتبأ بشكل جيد لفترة زمنية ما يمكن أن لا ينتبأ بشكل جيد لفترة زمنية أخرى.

## خلاصة الفصل

تعتبر النقود عن أي شيء مقبولاً عموماً لمبادلته بشيء آخر، فهي إذن وسيط تبادل وحتى تؤدي هذه الوظيفة عليها أن تكون مخزناً للقيمة ومقياساً لها، وبذلك تستخدم كأداة للمدفوعات الآجلة وللديون التي تمنح وتسترد على أساس نقدي، ونشأت الأنواع المختلفة للنقود في الاقتصاد المعاصر نتيجة لزيادة النشاط الاقتصادي واتساع نطاقه، وتطور العمل المصرفي وزيادة الوعي بأهميته الاقتصادية، فالنقود ظهرت من خلال تجارب المجتمع مع المقايضة وعدم كفاءتها، مروراً بالنقود المعدنية ثم النقود الورقية إلى نقود الودائع.

ولقد اختلفت وجهات النظر إلى النقود باختلاف المدارس الاقتصادية، فمن المنظور الكلاسيكي تعد النقود حيادية النشاط في الاقتصاد، وأن كل تغير في كمية النقود دون ما يقابله تغير في السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع، سيؤدي إلى تغير مماثل في مستوى الأسعار وبنفس النسبة، وهذا ما يستدعي عدم المساس بالصرح النقدي. وجاء كينز ليضيف وظيفة أخرى للنقود، وهي كونها مخزن للقيمة، وأن النقود تطلب لذاتها تبعاً لأغراض محددة، كما أن تأثير كمية النقود على المستوى العام للأسعار يتم وفقاً للعرض والطلب على السلع والخدمات، الأجور، التشغيل والسيولة النقدية. وتؤكد النظرية الكمية الحديثة على أن تحقيق الاستقرار النقدي، يستدعي بالضرورة زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة ومستقرة تبعاً لمعدل النمو الاقتصادي، إضافة إلى أن أهمية النقود تكمن في العلاقة بين الأرصدة النقدية المحتفظ بها وبين الدخل النقدية.

## الفصل الثالث

قياس أثر تغيير سعر صرف الدينار الجزائري على عرض النقود  
خلال الفترة (1990\_2014)



## تمهيد

يمثل سعر الصرف عنصراً مهماً من عناصر السياسة الاقتصادية، حيث تسعى الدولة إلى المحافظة على استقرار سعر الصرف لأن تقلباته تنعكس على التبادلات التجارية، كما تهتم بتوفير جو المنافسة للمؤسسات الوطنية بالنسبة للمنافسين الأجانب، فاستقرار قيمة العملة الوطنية هو الهدف الرئيسي لسياسة الصرف، ولا يتأتى ذلك إلا بتوازن قيمة العملة في الداخل مع قيمتها في الخارج.

وتولي السلطة النقدية في مختلف الدول أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية، وهو ما يستدعي تتبع البنك المركزي لعرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه بالزيادة أو بالنقصان.

شهد الاقتصاد الجزائري في الثمانينات اختلالات هيكلية نتيجة السياسات الاقتصادية السائدة آنذاك، حيث كان الاقتصاد الجزائري يقوم على نظام التخطيط المركزي، الأمر الذي جعل مهمة القطاع المصرفي تنحصر في تلبية الاحتياجات التمويلية للأنشطة الاقتصادية من أجل بناء الاقتصاد الوطني، وقد كان لهذه الاختلالات الأثر البالغ على المؤشرات الاقتصادية الداخلية، والتي تسببت في إحداث خلل بين جانب العرض والطلب، وبعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، شهدت معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية تحسناً ملحوظاً وتعززت الوضعية المالية والنقدية داخلياً وخارجياً، مما نتج عنه تراكم في الأصول الأجنبية وقد أثر ذلك على نمو حجم الكتلة النقدية.

وقد شهد سعر صرف الدينار الجزائري عدة تطورات وتقلبات أثرت على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن بينها المعروض النقدي، فمن خلال هذا الفصل سنحاول دراسة أثر تغير سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على عرض النقود الممثل بمعدل نمو الكتلة النقدية ( $M_2$ ) خلال الفترة (2014\_1990)، باستعمال الدراسة القياسية وذلك عن طريق استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط وطريقة المربعات الصغرى في تقدير مدى التأثير.

## المبحث الأول: واقع سعر صرف الدينار الجزائري وتطوره

إن نظام الصرف الذي باشرته الجزائر بعد الاستقلال بدءاً بتحديد قيمة الدينار الجزائري، وتبني نظام التثبيت للدينار ثم ربطه بسلة من العملات بعد انهيار النظام النقدي الدولي وصولاً إلى تعويمه.

### المطلب الأول: طبيعة سعر صرف الدينار الجزائري قبل 1990

عرفت أنظمة تسعير الدينار عدة مراحل بعد إن كان مرتبطاً بالفرنك الفرنسي (1 دينار جزائري = 1 فرنك فرنسي)، لأن الجزائر في تلك الحقبة كانت مقاطعة فرنسية، وفي أكتوبر 1963 خرجت الجزائر من منطقة الفرنك الفرنسي، فقامت الجزائر بسن قوانين مراقبة سعر الصرف وذلك على جميع العمليات مع كافة دول العالم، وقد شهد الاقتصاد الجزائري محطات عدة جعلت من السلطة النقدية تتخذ جملة من الإصلاحات تتماشى ومتطلبات التوجه الجديد نحو اقتصاد السوق، ولعل أبرز هذه المحطات ما يلي:

### 1: مرحلة تحديد سعر صرف الدينار الجزائري 1964\_1973

بادرت الجزائر إلى تجسيد سيادتها من خلال إيجاد استقلال نقدي ومالي عن طريق تأسيس البنك المركزي الجزائري سنة 1962<sup>1</sup>، واسترجاع امتياز الإصدار النقدي سنة 1964<sup>2</sup>، وإصدار الدينار الجزائري كعملة وطنية\*، وقد حددت على أساس وزن معياري قدره 0.18 غ من الذهب، وهو الوزن الذي يجب أن تتقيد به الدولة الجزائرية بصفتها عضو في صندوق النقد الدولي، وتجدر الإشارة إلى أن سعر صرف الدينار الجزائري كان ثابتاً مقابل الفرنك الفرنسي إلى غاية سنة 1969، يتقلب في حدود 1%<sup>3</sup>، فقد أدى ضعف العملة الفرنسية<sup>4</sup> إلى انخفاض مستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات، فكان لا بد من إعادة تقييم تكاليف الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول (1970\_1973)، الذي يعتبر بمثابة الدفع الحقيقي للتخطيط الاقتصادي، وهذا بتركزه على قطاع الصناعة بنسبة 54%. وعقب انهيار

<sup>1</sup> القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962، المتضمن إنشاء البنك المركزي الجزائري.

<sup>2</sup> القانون رقم 64-11 المؤرخ في 10 أبريل 1964، المتضمن إصدار الدينار الجزائري كعملة وطنية.

\* الدينار هو الوحدة الأساسية لعملة الجزائر، ويتكون من 100 سنتيم يصدره بنك الجزائر، وهو قابل للصرف بالعملات الأخرى، وتتحكم السوق الداخلية والخارجية في تحديد قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية.

<sup>3</sup> Habbar Ebderrezak, *Le marché des change cas: le marché interbancaire des change Algerian*, mémoire PGS-BANQUE, Alger, 2001-2002, P 87.

<sup>4</sup> تعرض بنك فرنسا إلى هجمات مضاربة حادة عقب أحداث سنة 1968، اضطرت إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وهذا بعد استعماله لاحتياطياته لمدة طويلة قصد الحفاظ على تكافؤ العملة، حيث انتقل سعر صرف 1 الدولار الأمريكي من 4.9370 إلى 5.5544 فرنك فرنسي سنة 1969، وبالمقابل أصبح 1 دينار جزائري = 1.25 فرنك فرنسي أي أن 1 فرنك فرنسي = 0.88 دينار جزائري بين أوت 1969 وديسمبر 1973. أنظر: حميدات محمود، مرجع سابق، ص193. وبريري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة: حالة سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة الباحث، العدد السادس، 2011، ص55.

نظام بروتون وودز سنة 1971 وإقرار مبدأ تعويم أسعار صرف العملات وعدم ربطها بالذهب أخذت الجزائر بنظام تسعير جديد.

## 2- مرحلة ربط الدينار بسلة من العملات 1974\_1985

عقب انهيار نظام بروتون وودز وتعويم العملات، لجأت السلطة النقدية الجزائرية في جانفي 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار بسلة من العملات\*، وتعطى كل عملة بوزن محدد داخل السلة ويعتمد في تحديده على نسبة الواردات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى إجمالي التجارة، ويتم مراجعتها دورياً وذلك بهدف الحفاظ على استقرار سعر الصرف، والحد من تأثر قيمته بالتقلبات المستمرة، ويلعب الدولار الأمريكي دور العملة الوسيطة باعتباره العملة الرئيسية التي يتمحور حولها هذا النظام وتزامن هذا الأمر مع انطلاق برنامج المخطط الرباعي الثاني 1974\_1977، والذي تميز اهتمامه الكبير بالصناعة. كما تميزت هذه المرحلة بظهور نظام جديد لتسيير الاقتصاد الوطني، فخضع الاستيراد خاضع لما يسمى بالترخيص الإجمالي للاستيراد أو لإيجارات الاستيراد. وأصبح كل شيء محتكراً من طرف الدولة، ورفضت رقابة صارمة على عمليات الصرف، مما أدى إلى ظهور سوق موازي للصرف ابتداء من 1974<sup>1</sup>، واتسعت بذلك الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

كما أدخلت هذه الفترة تعديل على حساب معدل صرف الدينار الجزائري مقارنة بالظرف السابق فأصبح التغير النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار يساوي معدل الصرف السائد في سنة 1974 باعتبارها سنة الأساس، ويعد هذا التعديل تمهيداً لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار.

## 3- مرحلة التعديل والتسيير الحركي لمعدل صرف الدينار 1986\_1989

نتيجة لانخفاض السيولة النقدية بفعل انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986، وتدهور قيمة الدولار الأمريكي باعتباره الأداة الأساسية للمعاملات مع الخارج، فإن الدينار الجزائري بدأ يعرف انخفاضات متتالية، وبدأت تُتخذ إجراءات أخرى تصب في الاتجاه العام الذي شرع فيه والتوجه نحو اقتصاد السوق، وكان أولها الإصلاح النقدي الذي نص عليه القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض، وبذلك أصبح للبنوك التجارية والبنك المركزي دوراً أكثر أهمية وأصبحت البنوك تكتسب بعض

\* مكونة من 14 عملة وهي: الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، الفرنك الفرنسي، الفرنك البلجيكي، الفرنك السويسري، الشيلينغ النمساوي، البيرة الإيطالية، الفلورين الهولندي، الجنيه الإسترليني، الكورون الدانمركي، الكورون النورمندي، الكورون السويدي، البيسطة الإسبانية، المارك الألماني. أنظر: راتول محمد، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، ص 244.

<sup>1</sup> بن بوزيان محمد- زباني الطاهر، الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر: دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 21-22 ماي 2002.

الصلاحيات في مجال الصرف، كما أصبحت تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية وتقييم العملة الوطنية، التي أسندت إلى البنك المركزي<sup>1</sup>. وأمام الصعوبات المتزايدة التي واجهت الجزائر في مجال المالية الخارجية، فإن الدائنين الخارجيين طالبوا بمعايير تثبيت الدينار، ومع تزايد ضغوطات المنظمات الدولية قبلت السلطة الجزائرية تخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار، الأمر الذي جعل الجزائر تتبنى سياسة الانزلاق التدريجي<sup>\*</sup>، نهاية سنة 1987، وتم تعديل معدل الصرف بغية الوصول به إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملة الصعبة، وفي سنة 1988 ألغي نظام سعر صرف الدينار الجزائري مقابل سلة من العملات، وشرعت الجزائر في تطبيق برنامج إصلاحي واسع مس جميع القطاعات الاقتصادية، حسب ما جاء به القانون رقم 01-88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية<sup>2</sup>، وفي هذا الإطار جاء القانون رقم 06-88 الصادر في 12 جانفي 1988، لإعطاء استقلالية لدى البنوك في إطار التنظيم الجيد للاقتصاد والمؤسسات<sup>3</sup>.

#### المطلب الثاني: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1990\_2002)

شرعت الجزائر في التوجه نحو اقتصاد السوق من خلال تطبيق مجموعة من الإجراءات أساسها إلغاء نظام الرقابة على الصرف، واستبدله بنظام آخر يعرف بنظام المرونات بالعملة الصعبة، حيث يجري تصحيح هذه المرونات مراعاة لاحتياجات كل مؤسسة والمتوفر من العملات الأجنبية، وبعد صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990<sup>4</sup>، ومع الدخول في مرحلة الاتفاقات مع الصندوق النقدي الدولي، خاصة بعد إبرام اتفاق ستاند-باي سنة 1994، واتفاق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1995، شرع في تخفيضات مهمة في قيمة الدينار الجزائري والاتجاه به نحو التحويل، والجدول الموالي يوضح ذلك:

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 86-12، المؤرخ في 19 أوت 1986، المتعلق بنظام البنوك والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 34، الصادرة بتاريخ 20 أوت 1986، المادتين 8 و9، ص30.

<sup>\*</sup> الانزلاق التدريجي: هو إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبته، تم العمل به طيلة الفترة الممتدة من نهاية 1987 إلى غاية 1991، ويعود سبب اللجوء إلى عملية الانزلاق إلى ضعف احتياطات الصرف المتاحة وزيادة ثقل خدمة الدين، أنظر: قدي عبد المجيد- نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص239.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 01-88، المؤرخ في 12 يناير 1988، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية، العدد 2، الصادرة في 13 يناير 1988، ص30.

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06-88، المؤرخ في 12 يناير 1988، المتعلق بنظام النقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 2، الصادرة في 13 يناير 1988.

<sup>4</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90-10، المؤرخ في 14 أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض.

(2014\_1990)

جدول رقم (III - 01): تطور سعر صرف الدينار الجزائري في الفترة (2002\_1990)

السنوات	نظام الصرف المطبق	سعر الصرف (دج/\$1)	احتياطي الصرف* (مليار دولار)
1990		8.95	-
1991	نظام الربط إلى سلة من العملات 14 عملة لأهم الشركاء التجاريين	18.47	-
1992		21.83	-
1993		25.4	2.2
1994	نظام جلسات التثبيت	55.1	1.1
1995		47.68	2.3
1996	نظام التعويم المدار في إطار سوق الصرف ما بين البنوك	54.77	4.5
1997		57.73	8.05
1998		58.47	6.84
1999		66.64	4.6
2000		75.26	11.9
2001		77.26	17.96
2002		79.68	23.11

- المصدر: - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2002، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.  
 - الصندوق النقدي العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2001.  
 - عزي الأخضر أبو علاء، سعر صرف الدينار الجزائري بين واقعية السوق والتعديل الهيكلي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص96.

\* تمثل احتياطات الصرف بالعملة الصعبة هامش أمان لقدرة البنك المركزي على مواجهة الالتزامات الخارجية للدولة من جهة، وحماية العملة الوطنية ودعمها من جهة ثانية، وتتكون احتياطات الصرف من: الحيازة النقدية من العملات الأجنبية والدولار خاصة الرصيد الذهبي في شكل سبائك، وصافي مركز الاحتياط لدى صندوق النقد الدولي أي مقابلات وحدات السحب الخاصة. وقد عرفت الاحتياطات الرسمية في الجزائر ارتفاعا ملحوظا ناتجة تداخل جملة من العوامل أبرزها تحقيق فائض كبير في ميزان المدفوعات.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك انزلاق السريع لسعر صرف الدينار الجزائري بين سنتي 1990 و1991، حيث انتقل سعر صرف الدينار من 8.95 دج/1\$ إلى 18.47 دج/1\$ على التوالي، واستمر تخفيض قيمة الدينار الجزائري إلى أن سجل 55.1 دج/1\$ سنة 1994، ويرجع ذلك إلى تخفيض سعر صرف الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار حسب الاتفاقية المبرمة مع الصندوق النقدي الدولي، ثم ارتفع سنة 1995 أين وصل سعر صرف الدينار إلى 47.68 دج/1\$، وبعد تبني نظام التعويم الموجه سنة 1996، أصبح تسعير الدينار يخضع لقوى السوق فبلغت قيمته 54.77 دج/1\$ نهاية سنة 1996، واستمر انخفاض قيمة الدينار إلى أن سجل 79.68 دج/1\$ سنة 2002، وهذا نتيجة لمواصلة السلطة النقدية في تطبيق تعليمات المؤسسات النقدية الدولية.

وشهدت احتياطات الصرف الرسمية للجزائر ارتفاعا مذهلا خلال هذه الفترة، حيث انتقلت من 2.2 مليار دولار سنة 1993 إلى 8.05 مليار دولار في 1997، وفي ماي 1998 عرفت احتياطات النقد الأجنبي انخفاضا وصل إلى 6.84 مليار دولار، واستمر هذا الانخفاض إلى غاية بداية 1999، وأدى تحسن ميزان المدفوعات بين سنتي 1999 و2002 إلى تراكم احتياطات الصرف التي بلغت 23.11 مليار دولار سنة 2002 بعد أن كانت تقدر بـ 4.6 مليار دولار في عام 1999، وساهم هذا التحسن على مستوى الوضعية الخارجية للاقتصاد الجزائري، في تدعيم تطبيق سياسة صرف تتمحور حول الاستقرار النسبي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي، وهذا جراء ارتفاع عرض العملات بتلك المعدلات السائدة لدى أهم الشركاء التجاريين.

#### المطلب الثالث: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2003\_2014)

قام بنك الجزائر في جانفي 2003 بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و5%، وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، لاسيما بعد اتساع الفارق بين قيمة الدينار في السوق الرسمي وقيمه العملة الوطنية في السوق الموازي مقابل ابرز العملات الأجنبية، والجدول الموالي يعرض تطورات سعر صرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة.

(2014\_1990)

الجدول رقم (III - 02): تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2014\_2003)

السنوات	نظام الصرف المطبق	سعر الصرف (دج/\$1)	احتياطي الصرف (مليار دولار)
2003	نظام التعويم المدار في إطار سوق الصرف ما بين البنوك	77.39	32.92
2004		72.06	43.11
2005		73.36	56.18
2006		72.64	77.78
2007		69.36	110.18
2008		64.58	143.10
2009		72.64	148.91
2010		74.90	162.22
2011		72.85	182.22
2012		77.55	190.66
2013		79.38	194.01
2014		87.92	178.93

المصدر: - بنك الجزائر، التقارير السنوية من 2003 إلى 2014، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

- البنك الدولي، متاح على الرابط: [www.data.worldbank.org/indicator/ny.gdp.mktp.cd](http://www.data.worldbank.org/indicator/ny.gdp.mktp.cd)

اطلع عليه بتاريخ 03 مارس 2016 على الساعة 11:32.

- ONS, **Indhce des prix a la consommation**, collections statistiques, N178, Alger, Mai2013, P68.

من معطيات الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاعا كبيرا نوعا ما في قيمة الدينار الجزائري أمام عملات شركائها التجاريين بين سنتي 2003 و2004، حيث بلغ سعر صرف الدينار 72.06 دج/\$ سنة 2004 مقارنة بـ 77.39 دج/\$ سنة 2003، وهذا نتيجة تفضيل الجزائريين للمنتجات الأجنبية وزيادة حجم الواردات، واستمر سعر صرف الدينار الجزائري في الارتفاع تدريجيا إلى غاية 2008، مسجلا ما قيمته 64.58 دج/\$، ثم انخفض إلى 74.90 دج/\$ سنة 2010 نتيجة الانخفاض الشديد لقيمة الدولار في أسواق الصرف العالمية،

متأثراً بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ومنذ سنة 2011 قامت السلطة النقدية بتخفيض سعر صرف الدينار حيث انتقل من 72.85 \$/دج سنة 2011 إلى 87.92 \$/دج سنة 2014، قصد تقليل حجم الواردات، إضافة إلى تأثير الاقتصاد الجزائري بأزمة انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية بدءاً من منتصف سنة 2014.

كما عرفت احتياطات الصرف الرسمية في الجزائر تطوراً كبيراً بوتيرة متسارعة ومتزايدة، حيث بلغت سنة 2013 ما قيمته 194.01 مليار دولار بعد أن كانت 32.92 مليار دولار سنة 2003، الأمر الذي وضع الجزائر ضمن الدول الأساسية الأولى في امتلاك احتياطي صرف كبير على المستوى العالمي، بفضل السياسات الاقتصادية المنتهجة لتفعيل النشاط الاقتصادي، وزيادة الصادرات الجزائرية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، إلا أن انخفاض هذه الأخيرة سنة 2014 كان لها الأثر البالغ على احتياطات الصرف التي تشهد انخفاضاً مستمراً حسب تصريحات بنك الجزائر لتسجل 178.93 مليار دولار في 31 ديسمبر 2014.

### المبحث الثاني: مسار عرض النقود في الجزائر وتطوره

تعتبر وظيفة عرض النقود من أهم الوظائف الأساسية التي تشرف عليها المؤسسات المكونة للجهاز المصرفي، أما حجم المعروض النقدي فيتوقف على حجم النشاط الاقتصادي من جهة، وعلى طبيعة السياسة النقدية المنتهجة من جهة أخرى، إذ تتم تغطية كل عرض للنقود بمقابل يتمثل في سند أو ذمة.

### المطلب الأول: طبيعة عرض النقود في الجزائر

تعرض النقود من طرف المؤسسات المكونة للجهاز المصرفي من بنك الجزائر، بنوك تجارية وخزينة عمومية.

#### 1. عرض النقود الائتمانية من طرف بنك الجزائر

تتمثل عملية عرض النقود في قيام بنك الجزائر\* بتزويد السوق بالأوراق والقطع النقدية المحددة قانوناً من حيث الشكل، المواصفات والقيمة، وتعتبر الورقة المصدرة بمثابة التزام أو تعهد من قبل البنك، حيث تصبح

\* تأسس البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962، برأس مال قدره 40 مليون فرنك فرنسي. وتعرف المادة 11 من القانون 90-10 المؤرخ في 14 جانفي 1990 المتعلق بالنقد والقروض، البنك المركزي على أنه "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"، وقد أصبح منذ صدور قانون النقد والقروض يتعامل مع الغير باسم "بنك الجزائر" بحيث يخضع إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجراً في علاقته مع الغير (المادة 13)، ورأس ماله مكتتب كلية من طرف الدولة، ويتم تحديده بموجب القانون (المادة 14)، كما أن مقره الرئيسي حدد في مدينة الجزائر (المادة 15)، وهو يمثل قمة الجهاز المصرفي باعتباره الملجأ الأخير للإقراض وبنك الإصدار الوحيد على مستوى الجزائر (المادة 04)، فهو المسؤول عن تسيير السياسة النقدية للبلاد.



عملية العرض نافذة بمجرد انتقال الورقة النقدية من خزائن البنك الداخلية إلى خارج الجهاز المصرفي، فتتحول الورقة بموجب ذلك من كونها ورقة عادية إلى ورقة نقدية تحمل قوة إبرائية.

## 2. عرض النقود الكتابية من طرف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بخلق النقود الكتابية انطلاقاً من الودائع المودعة لديها، حيث لكل متعامل لدى البنك حساباً يسجل فيه إيداعاته وسحبه عن طريق الشيك والترحيلات، كما أن للبنك التجاري حساباً مفتوحاً لدى بنك الجزائر يسجل فيه العمليات المباشرة بين الطرفين. وقد يتخذ العرض إحدى الطريقتين:

- **الطريقة الأولى:** يتدخل البنك التجاري في تغيير بنية الكتلة النقدية وذلك باستبدال النقود الائتمانية بالنقود الكتابية، فعندما يودع شخص النقود الورقية في حسابه بالبنك، يقوم هذا الأخير بتحويلها إلى نقود كتابية، فالبنك لا يغير سيولة المودع بل يتدخل محرراً على بنيتها.
- **الطريقة الثانية:** وهي الطريقة التي تؤدي إلى تدخل فعال وحقيقي من طرف البنوك التجارية في عملية خلق العملة أو إعدامها، من خلال:

أ- فتح حسابات جارية من طرف الأفراد لدى البنوك على أساس التزام هذه الأخيرة برد الأموال أو قسط منها متى أراد المودع سحبها.

ب- تقوم البنوك بإعطاء قروض للمؤسسات الاقتصادية انطلاقاً من الودائع التي قامت بجمعها وهذا ما يجعل الودائع في البنوك رهن إشارة المقترضين في نفس الوقت.

## 3. عرض النقود من طرف الخزينة العمومية

تقوم الخزينة العمومية بالتدخل مباشرة في خلق النقود أو امتصاصها، لأنها تكسب المبادرة في رفع الودائع وتجميعها من العائلات، مؤسسات القطاع الخاص، والمؤسسات العمومية (جماعات محلية، دوائر حكومية، إدارات خدمية، إنتاجية... إلخ)، وذلك بطريقتين:

- **الطريقة المباشرة:** من خلال الحسابات الجارية التي يمكن فتحها لدى الخزينة العمومية.
- **الطريقة غير المباشرة:** تخص الحساب الجاري البريدي لأن كل ودائع هذه المؤسسة تودع بدورها في حساب خاص بالخزينة العامة.

وتتكون الكتلة النقدية في الجزائر من أوراق نقدية وقطع نقدية معدنية، ويعود للدولة امتياز إصدار العملة النقدية عبر التراب الوطني ويفوض ممارس هذا الامتياز البنك المركزي دون سواه الذي يدعى في صلب النص ضمن علاقاته مع الغير "بنك الجزائر" ويخضع لأحكام هذه الأوامر<sup>1</sup>.

كما يمكن لبنك الجزائر التخلي عن التعامل بأوراق نقدية معينة أي سحبها من التداول وهذا ما نصت عليه المادة 5 من الأمر 11-03 "تفقد الأوراق النقدية والقطع النقدية المعدنية التي تكون موضوع تدبير بالسحب

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 11-03، المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003، المادة 2، ص 3.

من التداول، قوتها الإبرائية إن لم تقدم للصرف في أجل عشر (10) سنوات، وتكتسب الخزينة العمومية حينئذ قيمتها المقابلة<sup>1</sup>.

إن مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر موضحة في الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض حيث تنص المادة 38 منه على أن إصدار العملة النقدية من طرف بنك الجزائر يخضع لعناصر التغطية التالية<sup>2</sup>:

- السبائك الذهبية والنقود الذهبية،
- العملات الأجنبية،
- سندات الخزينة،
- سندات مقبولة تحت نظام إعادة الخصم أو الضمان أو الرهن.

إن الحصول على الذهب والعملات الأجنبية يتوقف على طبيعة العلاقة الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي، وبالتالي فإن العرض النقدي يأخذ بعين الاعتبار مقدرة الدولة في الحصول على رصيد إيجابي من هذه الأصول، ولتوضيح ذلك نستعين بنموذج لميزانية البنك المركزي والقطاع المصرفي.

جدول رقم (III - 03): ميزانية بنك الجزائر

الموجودات	الالتزامات
- الموجودات ذهب و عملات أجنبية OD	- الأوراق النقدية B
- قروض للخزينة العامة CTP	- الاحتياطات الإجبارية RO
- إعادة تمويل الاقتصاد REF	

المصدر: مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية: مع الإشارة إلى حالة الجزائر (2000\_1990)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2001\_2002، ص51.

جدول رقم (III - 04): ميزانية القطاع المصرفي

الموجودات	الالتزامات
- الاحتياطات الإجبارية RO	- الودائع بأنواعها D
- قروض C	- إعادة تمويل الاقتصاد REF

المصدر: مفتاح صالح، مرجع سابق، نفس الصفحة.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد52، الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003، المادة5، ص3.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد52، الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003، المادة38، ص7-8.

(2014\_1990)

بعد دمج الميزانيتين أعلاه وفق الصيغة التالية:

إجمالي موجودات الميزانيتين = إجمالي التزامات الميزانيتين

بمعنى أن:  $OD + CTP + REF + RO + C = B + RO + D + REF$

وبالتالي:  $OD + CTP + C = B + D$

حيث تعبر  $B + D$ : عن عناصر الكتلة النقدية

$OD + CTP + C$ : العناصر المقابلة للكتلة النقدية

وعليه تصبح الميزانية الموحدة كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (III - 05): نموذج الميزانية الموحدة للنظام المصرفي

الموجودات	الالتزامات
- موجودات الذهب والعملات الأجنبية OD	- الأوراق النقدية B
- قروض للخرينة العامة CTP	- الودائع D
- قروض C	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على معطيات الجدول رقم (III - 03) والجدول رقم (III - 04).

وهكذا تظهر العناصر المقابلة للكتلة النقدية باعتبارها مجموع الأصول غير النقدية التي بحوزة النظام المصرفي.

عرف حجم الكتلة النقدية في الجزائر ارتفاعاً كبيراً منذ عام 1962، إذ انتقلت من 4.10 مليار دج عام 1962 إلى 287.32 مليار دج في 1986، أي أنها تضاعفت بما يعادل 55.5 مرة تقريباً، ويرجع ذلك إلى أن الكتلة النقدية قد تضاعفت بوتيرة متسارعة جداً، بفعل المخططات التنموية المتبعة، والتي تتطلب أموالاً ضخمة لإنجازها، فالملاحظ أنه مع بداية المخطط الثلاثي سنة 1967 تضاعف حجم الكتلة النقدية بمقدار 15 مرة إلى غاية 1980، مسجلاً ما قيمته 118.040 مليار دج، وهذا نتيجة الإصلاحات التي قامت بها الدولة في إطار إعادة هيكلة المؤسسات العمومية.

المطلب الثاني: تطور عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (2002\_1990)

تميزت سياسة عرض النقود في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10، بارتباطها بالأوضاع الاقتصادية والظروف العالمية التي أثرت على سياسة عرض النقود، والجدول التالي يبرز تطور عرض النقود في هذه الفترة.

الفصل الثالث: قياس أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على عرض النقود خلال الفترة

(2014\_1990)

جدول رقم (III - 06): تطور عرض النقود ومكوناته في الجزائر خلال الفترة (2002\_1990)

الوحدة: مليار دينار جزائري

سيولة الاقتصاد M <sub>2</sub> /PIB%	الناتج المحلي الإجمالي	مقابلات الكتلة النقدية			الكتلة النقدية						البيان
		قروض للاقتصاد	قروض للدولة	صافي الأصول الخارجية	معدل النمو % M <sub>2</sub>	العرض النقدي M <sub>2</sub>	أشباه النقود	عرض النقود M <sub>1</sub>	ودائع تحت الطلب	النقود القانونية	
61.8	555.8	247	167	6.5	11.3	343.9	72.9	271	136.1	134.9	1990
51.8	803.4	325.8	159	24.2	21.3	416.2	90.3	325.9	168.7	157.2	1991
49.4	1045.1	412.3	227	22.6	23.9	516.5	146.2	370.3	184.9	184.8	1992
52.8	1189.5	220.2	527.8	19.6	21.6	629	180.5	448.5	236.5	211.3	1993
48.8	1483.9	305.8	468.5	60.3	15.3	724.8	247.7	477.1	252.8	222.9	1994
40.7	1961.5	565.7	401.6	26.3	10.5	799.6	280.7	519.1	269.3	249.7	1995
36.5	2502.8	776.8	280.6	133.9	15	915.1	324.4	589.1	298.2	280.8	1996
39.1	2780.4	741.3	423.7	343	17.6	1081.5	410	671.6	334	337.6	1997
56.3	2830.5	906.2	723.2	280.7	19.1	1592.5	766.1	826.4	436	390.4	1998
55.1	3248.2	1105.7	847.9	169.6	12.4	1789.4	884.2	905.2	465.2	440	1999
49	4123.5	993.7	677.5	775.9	13	2022.5	974.3	1048.2	563.7	484.5	2000
58.1	4260.8	1078.4	569.7	1310.8	22.3	2473.5	1235	1238.5	661.3	577.2	2001
63.9	4537.7	1266.8	578.6	1755.7	17.3	2901.5	1485.2	1416.3	751.6	664.7	2002

المصدر: - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2002، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

- الصندوق النقدي العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2001.

- بلعزوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، الجزائر، 2003\_2004، ص 312.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن التغيرات التي تحدث على مستوى حجم الكتلة النقدية ما هي إلا ناتجة ارتفاع وانخفاض الأجزاء المكونة لها، حيث سجل نمو بطيء في عرض النقود  $M_2$  في الفترة (1995\_1990)، منتقلًا من 343.9 مليار دج سنة 1990 إلى 799.6 مليار دج سنة 1995 بمعدل نمو بلغ متوسطه 17.31%، ويرجع ذلك إلى انتهاء الجزائر لسياسة تقشف تمثلت في تخفيض عجز الميزانية، تجميد أجور العمال، تخفيض قيمة العملة، وتقليص حجم الإنفاق العام بالحد من تمويل الاستثمارات العمومية المنتجة<sup>1</sup>، وعرف نمو بوتيرة متسارعة خلال الفترة (1996\_2002)، حيث بلغت 2901.5 مليار دج سنة 2002 مقارنة بـ 915.1 مليار دج سنة 1996، ويرجع ذلك إلى برنامج الانتعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أبريل 2001.

أما بالنسبة لمكونات الكتلة النقدية فشهد عرض النقود  $M_1$  ارتفاع بوتيرة متباطئة في الفترة (1997\_1990)، وسجل نمواً متسارعاً خلال الفترة (1997\_2002)، ويعود ذلك إلى الاحتفاظ بالنقود المتداولة والودائع الجارية لدى المؤسسات المصرفية وغير المصرفية، وبرامج التعديل الهيكلي كالتحكم في الكتلة النقدية وتخفيض معدلات التضخم، ويأخذ  $M_1$  حيز كبير في تكوين  $M_2$  مقارنة بأشباه النقود التي عرفت تطوراً ملحوظاً من 1990 إلى غاية 2002، ويعود هذا إلى تأثير الإصلاحات المصرفية في سلوك المدخرين، بالإضافة إلى السياسة النقدية الصارمة التي أدت إلى امتصاص الفائض النقدي المتداول خارج الجهاز المصرفي بسبب عمليات التطهير المالي والنقدي، ويفسر هذا بأن معظم عمليات التبادل بين الأفراد والمؤسسات أصبحت تتم عن طريق الجهاز المصرفي.

وفيما يخص مقابلات الكتلة النقدية فإن التغيرات التي تحدث على مستوى الأصول النقدية الصافية الخارجية تؤدي إلى التأثير بالزيادة أو بالنقصان في احتياطات الصرف التي تجمعت لتشكل مصدراً من مصادر التوسع النقدي، حيث تميزت بنمو مضطرب بين سنتي 1990 و1995، محققاً ما قيمته 6.5 مليار دج في سنة 1990 و26.3 مليار دج نهاية 1995، وشهدت تحسناً معتبراً ابتداءً من 1996 إلى غاية 2002 أين وصلت إلى 1755.7 مليار دج، وأصبحت تشكل قيمة معتبرة من مجموع مقابلات الكتلة النقدية، ويرجع تحسن الأرصدة النقدية الصافية الخارجية إلى ارتفاع أسعار البترول باعتباره يشكل نسبة كبيرة من صادرات الجزائر. وقد كانت قيمة إعتمادات الدولة إلى مجموع مقابلات الكتلة النقدية مرتفعة بداية من سنة 1990 إلى 1995 لتتخفف في سنة 1996 إلى 280.6 مليار دج، وذلك لانخفاض قيمة القروض الموجهة للخرينة العمومية، ثم ارتفعت منذ سنة 1997 إلى 1999 لتصل إلى 847.9 مليار دج، وهذا نتيجة استعمال الخريضة العمومية لموارد إعادة الجدولة من بنك الجزائر، ثم عادت لتتخفف في الثلث سنوات الموالية إلى أن بلغت 578.6 مليار دج نهاية 2002. بينما بلغ الاعتماد الموجه للاقتصاد قيم معتبرة في

<sup>1</sup> بلعروز بن علي، مرجع سابق، ص 170.

(2014\_1990)

السنوات الأولى من التسعينات لينخفض سنة 1993 حيث بلغ ما قيمته 220.2 مليار دج من مجموع مقابلات الكتلة النقدية، وذلك بسبب الإصلاحات الاقتصادية والمالية في تلك السنة، والتي تهدف إلى تقليص الائتمان المحلي، ثم عاد للارتفاع في السنوات الموالية لينخفض بعد ذلك ابتداء من سنة 2000 إلى 993.7 مليار دج بعد أن كان 1105.7 مليار دج، نظراً لتفعيل الأنشطة الاقتصادية، وارتفع مرة أخرى بين 2001 و2002، ليسجل في نهاية ديسمبر 2002 ما قيمته 1266.8 مليار دج.

ويلاحظ أن سيولة الاقتصاد تشهد حالة ألا استقرار حيث تختلف نسبتها من سنة لأخرى، فأقل نسبة سجلت سنة 1996 بمعدل 36.5% بفضل برامج التعديل الهيكلي المتوالية تمكنت الجزائر من تخفيض السيولة داخل الاقتصاد، وأكبر زيادة لسيولة الاقتصاد كانت سنة 2002 بلغت نسبة 63.9% نتيجة زيادة التوسع النقدي.

#### المطلب الثالث: تطور عرض النقود في الجزائر في الفترة (2014\_2003)

في ظل غياب سياسة حكومية رشيدة قصد تنويع مداخيل الاقتصاد وتوسيع قدرته الاستيعابية، تطرح في الجزائر إشكالية تراكم السيولة النقدية، نتيجة ضخامة الإيرادات النفطية والتي تظل معطلة في غالب الأحيان، فارتفاع إيرادات المحروقات منذ سنة 2000 ساعد على مواصلة التراكم المتزايد في الأصول لدى بنك الجزائر والتي أثرت بشكل كبير على الوضع النقدي، مما انعكس بالضرورة على قرارات وسياسات البنك في المجال النقدي، والجدول الآتي يبين تطور عرض النقود (الكتلة النقدية) والأجزاء مقابلة له في هذه الفترة.

الفصل الثالث: قياس أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على عرض النقود خلال الفترة

(2014\_1990)

جدول رقم (III-07): تطور عرض النقود ومكوناته في الجزائر في الفترة (2014\_2003)

الوحدة: مليار دينار جزائري

سيولة الاقتصاد M <sub>2</sub> /PIB %	الناتج المحلي الإجمالي	مقابلات الكتلة النقدية			الكتلة النقدية						البيان
		قروض للاقتصاد	قروض للدولة	صافي الأصول الخارجية	معدل النمو M <sub>2</sub> %	العرض النقدي M <sub>2</sub>	أشباه النقود	عرض النقود M <sub>1</sub>	ودائع تحت الطلب	النقود القانونية	
63.7	5264.2	1380.2	423.4	2342.6	15.6	3354.4	1724	1630.4	849	781.4	2003
61.2	6126.7	1535	-20.6	3119.2	11.4	3738	1577.5	2160.5	1291.3	874.3	2004
55.2	7519	1778.3	-939.3	4179.4	10.9	4146.9	1636.2	2422.7	1750.4	921	2005
57.9	8514.8	1905.4	-1304.1	5515	18.7	4933.7	1766.1	3167.6	2570.4	1081.4	2006
64	9366.6	2205.2	-2193.1	7415.5	21.5	5994.6	1761	4233.6	2965.1	1284.5	2007
63	11090	2615.5	-3627.3	10246.9	16	6955.9	1991	4964.9	2541.9	1540	2008
72	10034.3	3086.5	-3488.9	10885.7	3.1	7178.7	2228.9	4944.2	2804.4	1829.4	2009
69.1	12049.5	3268.1	-3392.9	11996.5	15.4	8162.8	2524.3	5756.4	2944.3	2098.6	2010
68.4	14526.6	3726.5	-3406.6	13922.4	19.9	9929.2	2787.5	7141.7	3536.2	2571.5	2011
68.4	16115.4	4287.6	-3334	14940	10.9	11015.1	3333.6	7681.5	3380.2	2952.3	2012
72.1	16569.3	5156.3	-3235.4	15225.2	8.4	11941.5	3691.7	8249.8	3564.5	3204	2013
79.4	17647.5	6504.6	-2015.2	15734.5	14.4	13663.9	4083.7	9580.2	4460.9	3658.9	2014

المصدر: - بنك الجزائر، التقارير السنوية من 2003 إلى 2014، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك نمو مستمر للعرض النقدي M<sub>2</sub> خلال هذه الفترة حيث انتقل من 3345.4 مليار دج سنة 2003 بمعدل نمو قدر بـ 15.6%، لتصل إلى 13663.9 مليار دج بمعدل نمو بلغ 14.4% مع نهاية 2014، مما يعني أن هناك توسعا نقديا كبيرا، وتجدر الإشارة إلى أنه في الفترة (2005\_2001) تم تطبيق برنامج الانتعاش الاقتصادي وكذلك برنامج دعم النمو (2009\_2005)، والذي أخذت فيه السياسة النقدية مسارا توسعيا، كما أن نقص السيولة الذي تصاعد خلال الفترة الممتدة ما بين أوت 2010 وفيفري 2011، دفع بنك الجزائر إلى اتخاذ تدابير استعجالية، من بينها تقديم تاريخ إصدار الورقة النقدية الجديدة من فئة 2000 دينار، والتي كانت مرتقبة التداول بمناسبة ذكرى الاستقلال في الخامس

جويلية 2011، وأعيد طرحها في الذكرى الـ 47 لإنشاء الدينار الجزائري، ضف إلى ذلك أن الضغط المسجل في السوق على خلفية الطلب المتزايد على السيولة، مقابل عدم القدرة على استرجاع جزء معتبر منها عبر الدوائر الرسمية، دفع بنك الجزائر إلى إعادة ضخ جزء معتبر من الكتلة النقدية القديمة من فئة 200 دينار، والتي كان يرتقب استبعادها تماما وتجديدها بأوراق نقدية جديدة.

وفيما يخص هيكل الكتلة النقدية  $M_2$  فإن عرض النقود  $M_1$  عرف زيادة معتبرة خلال هذه الفترة حيث انتقل من 1630.4 مليار دج سنة 2003 إلى 9580.2 مليار دج سنة 2014، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع نقود التداول وذلك حسب تقرير بنك الجزائر، وهذا ما بين اتجاه الأفراد إلى الاحتفاظ بالأموال خارج الجهاز البنكي، ويمكن تفسير ذلك بنقص الوعي المصرفي من جهة وعجز الجهاز المصرفي على جلب السيولة المعطلة من جهة أخرى، أما أشباه النقود فقد شهدت هذه الأخيرة زيادة مستمرة ويرجع ذلك إلى تفعيل دور المنظومة المصرفية.

وبالنسبة لتطور مقابلات الكتلة النقدية، نلاحظ زيادة في الأرصدة النقدية الخارجية نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وفيما يخص تطور القروض المقدمة للدولة فقد سجلت نمو سلبي نتيجة الاتفاق مع الصندوق النقدي الدولي الذي ينص على التزام الصرامة في السياسة النقدية، فنلاحظ منذ بداية سنة 2004 إلى غاية 2014 أن القروض المقدمة للدولة ذات إشارة سالبة وهذا ما نفسره بأن الخزينة العمومية أصبحت تسدد قيمة القروض التي اقترضتها من الجهاز المصرفي، وذلك نتيجة تحسن الوضعية المالية للدولة، بسبب الصرامة في الحفاظ على الاستقرار النقدي والابتعاد عن التمويل التضخمي، أما بالنسبة للقروض المقدمة للاقتصاد فقد شهدت نمو معتبرا ليصل في سنة 2014 إلى ما يقارب 6504.6 مليار دج.

بينما بلغ معدل السيولة في الاقتصاد أدنى نسبة له في سنة 2005 قدرت بـ 55.2% وأعلى قيمة سجلت في 2014 بنسبة 79.4% نتيجة ارتفاع معدل عرض النقود  $M_2$ .



## المبحث الثالث: الدراسة القياسية لتقدير العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري وعرض النقود خلال الفترة (2014\_1990)

تهتم الدراسة القياسية بتوصيف وقياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، وهي من أكثر الأساليب الإحصائية استخداماً في الآونة الأخيرة، نظراً لسهولة صياغة وتقدير النموذج، وتقييم تقديرات المعلمات.

### المطلب الأول: عموميات حول نموذج الانحدار الخطي البسيط

#### 1- مفهوم الانحدار الخطي البسيط

هو نموذج يعتمد على العلاقة السببية بين متغير تابع (Y) ومتغير مستقل (X)، أو عدة متغيرات مستقلة، ويأخذ الشكل الرياضي التالي<sup>1</sup>:

$$y = \alpha + \beta x_i + U_i$$

$$y = f(x_i) + U$$

ويعبر عنه بشكل عام كما يلي:

حيث أن  $\beta$ : تمثل ميل الدالة وتوضح مدى استجابة التغير في  $x$  بوحدة واحدة.

$\alpha$ : يمثل الحد الثابت

$U_i$ : الحد العشوائي أو حد الخطأ.

#### فرضيات النموذج:

لتقدير العلاقة بين المتغيرات بالدقة المرغوبة من نموذج الانحدار الخطي البسيط، فإن الأمر يتطلب فروضاً علمية واجبة التحقق وهي كالاتي<sup>2</sup>:

• توزيع حد الخطأ يتبع التوزيع الطبيعي بمعنى أن:  
 $U \rightarrow N(0, \delta^2)$   
 وعليه كل قيمة من قيم  $\mu$  وفي أي فترة زمنية معينة تعتمد على الصدفة.

• التوقع الرياضي للأخطاء معدوم أي أن:  
 $E(U_i) = 0$

هذا يعني أن القيمة المتوقعة لحد الخطأ مساوية للصفر، فكل عنصر عشوائي يكون نتيجة للعديد من الأسباب ذات التأثير الضئيل والتي تميل إلى إلغاء الحد الأقصى.

• تجانس تباين الأخطاء  
 $V(u) = E(U_i - (E(U_i)))^2 = E(U^2) = \delta^2$

هذا يعني أن تباين قيم  $U_i$  حول متوسطها يكون ثابت في كل فترة زمنية بالنسبة لجميع قيم المتغير المستقل.

• عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء المرتكبة

$$cov(U_i, U_j) = E(U_i, U_j) = 0 \quad \text{Si: } i \neq j$$

<sup>1</sup> عقون سليم، قياس المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة: دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر، 2009\_2010، ص 97-98.

<sup>2</sup> الغزالي عيسى محمد، الاقتصاد القياسي، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 51، مارس 2006، ص 5.

أي أن القيم المختلفة للمتغير العشوائي تكون مستقلة عن بعضها البعض.

• عدم وجود ارتباط بين  $U_i$  و  $x_i$  بحيث:

$$\begin{aligned} cov(U_i, x_i) &= E(U_i - E(U_i))(x_i - E(x_i)) \\ &= E(U_i(x_i - E(x_i))) \\ &= E(U_i, x_i) - E(U_i)E(x_i) \\ &= E(U_i, x_i) \\ &= 0 \end{aligned}$$

## 2- تقدير معالم النموذج الخطي البسيط

هناك عدة طرق لقياس وتقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في المشاهدات الإحصائية، إلا أن أبرزها وأكثر شيوعاً هي طريقة المربعات الصغرى، وقد شاع استخدام هذه الطريقة في التحليل والبحوث الاقتصادية والقياسية، انطلاقاً من المعالجة الرياضية لدالة الهدف لنموذج الانحدار الخطي البسيط، ألا وهي تصغير مجموع مربع انحرافات قيم المشاهدة عن وسطها الحسابي، وذلك باعتبار أن دالة الهدف عند تقدير الدالة الانحدارية، هي الحصول على أدنى تباين ممكن أو أدنى مجموع مربع انحرافات أو أدنى انحراف معياري للقيم المشاهدة عند متوسطاتها<sup>1</sup>.

$$y_i = \alpha + \beta x_i + U_i$$

ويمكن تقدير معالم النموذج وفق الطريقة التالية:

$$U_i = y_i - \alpha + \beta x_i$$

$$S(\alpha, \beta) = \sum_{i=1}^n (y_i - \alpha + \beta x_i)^2$$

ويمكن إيجاد المقدرات  $\hat{\alpha}$  و  $\hat{\beta}$  عبر الاشتقاق الجزئي ومعادلته الصفرية على النحو الآتي:

$$\frac{\partial S}{\partial \hat{\alpha}} = -2 \sum (y_i - \hat{\alpha} - \hat{\beta} x_i) = 0$$

$$\frac{\partial S}{\partial \hat{\beta}} = -2 \sum x_i (y_i - \hat{\alpha} - \hat{\beta} x_i) = 0$$

$$-\sum y_i + n\hat{\alpha} + \hat{\beta} \sum x_i^2 = 0$$

$$-\sum xy_i + \hat{\alpha} \sum x_i + \hat{\beta} \sum x_i^2 = 0$$

$$n\hat{\alpha} + \hat{\beta} \sum x_i^2 = \sum y_i$$

$$n\hat{\alpha} + \hat{\beta} \sum x_i = \sum y_i$$

$$\hat{\alpha} \sum x_i + \hat{\beta} \sum x_i^2 = \sum x_i y_i$$

$$\hat{\beta} = \frac{n \sum x_i y_i - \sum x_i \sum y_i}{n \sum x_i^2 - (\sum x_i)^2}$$

$$\hat{\alpha} = \bar{y} - \hat{\beta} \bar{x}$$

<sup>1</sup> عقون سليم، مرجع سابق، ص 99.

خصائص مقدرات المربعات الصغرى:

تتميز مقدرات معلمات النموذج القياسي المبنية على طريقة المربعات الصغرى بالخصائص التالية<sup>1</sup>:

- **خاصية الخطية:** وهي تعني أن مقدرات المربعات الصغرى  $\hat{\alpha}$  و  $\hat{\beta}$  هي دالة خطية في متغير  $y$ .
- **خاصية عدم التحيز:** يقصد بعدم التحيز بأن القيمة المتوقعة تساوي القيمة الحقيقية لها، فهي تعبر عن الفرق بين مقدرة ما ووسط توزيعها، فإذا كان هذا الفرق يختلف عن الصفر فهذا يعني أن المقدّر متحيز، وبناءً على مقدرتي المربعات الصغرى نجد أن:

$$E(\hat{\alpha}) = \alpha \quad , \quad E(\hat{\beta}) = \beta$$

إذن  $\hat{\alpha}$  و  $\hat{\beta}$  هما مقدرتين غير متحيزتين لـ  $\alpha$  و  $\beta$  على التوالي.

- **خاصية الأفضلية:** تعتبر معلمات المربعات الصغرى أفضل المقدرات لأنها تمتلك أصغر تباين بين كل التقديرات غير المتحيزة.

3- اختبار فرضيات النموذج الخطي البسيط

توجد نوعين من الاختبارات في الاقتصاد القياسي اختبارات إحصائية وأخرى قياسية، وسنعمد في تقييم معلمات النموذج الخطي البسيط على الاختبارات الإحصائية، التي تتمثل في اختبارات معنوية لقياس درجة الثقة في المعلمات المقدرة من العينة كأساس جيد للوصول إلى معلمات المجتمع من خلال اختبار ستيودنت (t) واختبار فيشر (F)، واختبار جودة الارتباط ( $R^2$ ) للحكم على المقدرة التفسيرية. اختبار المعنوية:

يختبر نموذج الانحدار العلاقة بين المتغير المستقل (X) والمتغير التابع (Y)، وذلك من خلال اختبار المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة  $\beta_0$  و  $\beta_1$ ، وفي هذا المجال توجد فرضيتان:

- **فرضية العدم:** تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين X و Y أي أن  $H_0: \beta_0 = \beta_1 = 0$
- **الفرضية البديلة:** وتنص على وجود علاقة بين المتغيرين X و Y أي أن  $H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq 0$

1- اختبار ستيودنت (t):

من أجل اختبار الفرضيتان السابقتان يستخدم اختبار ستيودنت t عند درجة حرية (n-K) ومستوى معنوية

$$t\hat{\beta}_1 = \frac{\hat{\beta}_1}{s\hat{\beta}_1} \quad (\lambda\%) \text{، وتحسب } t \text{ بالعلاقة التالية:}$$

$$se_t^2 = \frac{\sum e_t^2}{n-2} \quad \text{حيث أن :}$$

واتخاذ القرار يستند على مقارنة القيمة المحسوبة ( $t_c$ ) مع القيمة الجدولية ( $t_t$ ) بدرجة حرية (n-2) ومستوى معنوية ( $\lambda\%$ )، فإذا كانت القيمة المطلقة للقيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نرفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

<sup>1</sup> عقون سليم، مرجع سابق، ص101.

2- اختبار فيشر (إحصائية F):

تستخدم إحصائية F لاختبار معنوية النموذج المقدر ككل، ويعتمد هو الآخر على نوعين من الفرضيات:

- فرضية العدم: تنص على عدم معنوية النموذج المقدر، بمعنى:  $H_0 : \beta_1 = 0$
- الفرضية البديلة: وتنص على معنوية النموذج المقدر أي:  $H_1 : \beta_1 \neq 0$

$$F = \frac{\sum y_i^2 / k}{\sum e_i^2 / (n-k-1)}$$

وتحسب F بالصيغة الرياضية التالية:

ثم نقارن بين قيمة (F) المحسوبة بالقيمة الجدولية، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإننا نرفض الفرضية ( $H_0$ ).  
اختبار جودة الارتباط  $R^2$ :

يستخدم معامل التحديد (التوفيق) لمعرفة قوة واتجاه العلاقة بين متغيرين يفترض أنهما مستقلان، ويمثل النسبة بين التباين المفسر أو الموضح إلى التباين الكلي، ويحسب رياضياً على النحو الآتي<sup>1</sup>:

$$y_i = \hat{y}_i + e_i$$

$$y_i - \bar{y} = \hat{y}_i - \bar{y} + e_i$$

بتربيع الطرفين نحصل على:

$$\sum (y_i - \bar{y})^2 = \sum (\hat{y}_i - \bar{y})^2 + \sum e_i^2$$

حيث:  $\sum (y_i - \bar{y})^2$  : مجموع مربعات الانحرافات الكلية TSS

$\sum (\hat{y}_i - \bar{y})^2$  : مجموع مربعات الانحرافات الموضحة RSS

$\sum e_i^2$  : مجموع مربعات البواقي ESS.

$$TSS = RSS + ESS$$

وبالتالي تصبح المعادلة من الشكل:

$$1 = \frac{RSS}{TSS} + \frac{ESS}{TSS}$$

بقسمة الطرفين على TSS نجد:

$$R^2 = \frac{RSS}{TSS} = 1 - \frac{ESS}{TSS}$$

$$R^2 = 1 - \frac{\sum e_i^2}{\sum y_i^2}$$

$$0 < R^2 < 1$$

بما أن RSS محصورة ما بين الصفر وقيمة TSS فإن:

اختبار عدم وجود الارتباط الذاتي بين أخطاء النموذج:

يقصد بالارتباط الذاتي أن قيم المتغير العشوائي التي تحدث خلال فترة زمنية معينة ترتبط بقيم هذا المتغير في فترة سابقة واللاحقة، ويعتبر اختبار ديرين واطسن Durbin Watson من أهم الاختبارات التي تستخدم للكشف عن الارتباط الذاتي، ويتم الاختبار على أساس الفرضيتين التاليتين:

<sup>1</sup> دومينيك سالفاتور، ملخصات شوم نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي، ترجمة: سعدية حافظ منتصر، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1982، ص 142.

(2014\_1990)

- الفرضية المعدومة  $H_0$ : التي مفادها أن الأخطاء ليست مرتبطة ذاتيا فيما بينها،
- الفرضية البديلة  $H_1$ : الأخطاء مرتبطة ذاتيا.

ولاختبار صحة الفرضية المعدومة نستخدم إحصائية ديرين واطسن، التي تأخذ قيمتين، القيمة الدنيا ( $D_L$ ) والقيمة القصوى ( $D_U$ )، فإذا كانت القيمة المقدرة  $DW$  أكبر من الحد الأعلى للقيمة المجدولة يتم قبول فرضية العدم، أما إذا كانت القيمة المقدرة أقل من الحد الأدنى للقيمة المجدولة فيتم رفض هذه الفرضية.

#### المطلب الثاني: تحديد متغيرات الدراسة وصياغة النموذج

اعتمدنا في دراستنا لتقدير مدى تأثير سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على عرض النقود الممثل بمعدل نمو الكتلة النقدية  $M_2$ ، على بيانات السلاسل الزمنية للفترة (2014\_1990) وحجم عينة يقدر بـ 25 مشاهدة.

إن عملية صياغة النموذج القياسي تتطلب تحديد المتغيرات التي يجب أن يتضمنها النموذج، وبداية نشير إلى رموز مختلف المتغيرات المستخدمة في الدراسة كالاتي:

- المتغير المستقل: يتمثل في معدل تغير سعر الصرف ويرمز له بالرمز  $EX$ .
- المتغير التابع: ويتمثل في معدل نمو الكتلة النقدية  $M_2$  ويرمز لها بالرمز  $M_2$ .

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج، وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج كما يلي:

$$M_2 = C_1 + C_2 * EX$$

حيث  $C_1$ : يمثل الحد الثابت (قيمة المتغير التابع عندما تكون قيمة المتغير المفسر له مساوية للصفر)،

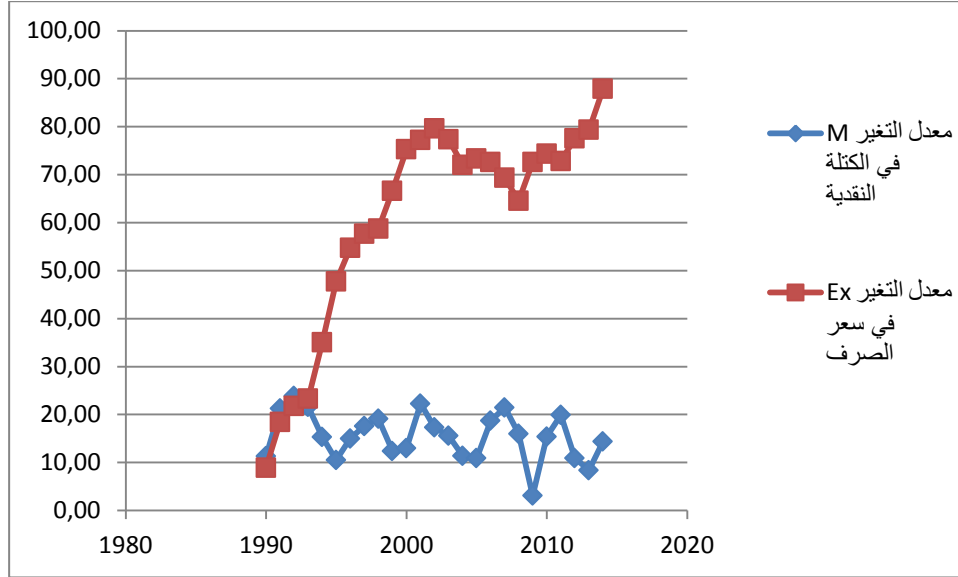
$C_2$ : المعامل (مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لتغير المتغير المستقل بوحدة واحدة).

ثم نقوم باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في تقدير النموذج الخاص بتأثير سعر صرف الدينار الجزائري على معدل نمو الكتلة النقدية  $M_2$ ، والتمثيل البياني للدالة يكون كما في الشكل الموالي:

(2014\_1990)

شكل رقم (III - 07): تقدير النموذج الخاص بتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري ومعدل نمو الكتلة النقدية

M<sub>2</sub> في الفترة (2014\_1990)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات EVIEWS06

المطلب الثالث: دراسة تأثير تغير سعر صرف الدينار الجزائري على معدل نمو عرض النقود خلال الفترة (2014\_1990)

يتم تقدير النموذج القياسي باستعمال طريقة المربعات الصغرى لتقدير النماذج الخطية، نظراً لما لها من خصائص سبق توضيحها، ويتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي EVIEWS06. وبعد إدخال المعطيات في البرنامج، تظهر لنا نتائج تقدير النموذج كالاتي:

(2014\_1990)

جدول رقم (III - 08): نتائج تقدير نموذج تغيرات معدل سعر صرف الدينار الجزائري ومعدل نمو الكتلة النقدية في الفترة (2014\_1990)

Dependent Variable: M <sub>2</sub>			
Method: Least Squares			
Sample: 1990 2014			
Included observations: 25			
M <sub>2</sub> = C <sub>1</sub> +C <sub>2</sub> *(EX)			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic Pro
C <sub>1</sub>	19.48639	2.89818	6.723662 0
C <sub>2</sub>	-0.066043	0.044904	-1.470778 0.015490087
R-squared	0.0859663605	Mean dependent var	15.472
Adjusted R- squared	0.0846225767	S.D. dependent var	4.989198
S.E. of regression	4.872519	Akaike info criterion	6.081718
Sum squared resid	546.0532	Schwarz criterion	6.179228
Log likelihood	-74.02147	Hannan-Quinn criter	6.108763
F- statistic	2.163188	Durbin- Watson stat	1.711179
Prob (F- statistic)	0.015490087		

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على مخرجات EViews06

نتائج تقدير النموذج:

M <sub>2</sub> = 19.48639- 0.066043EX
N = 25
t = -1.470778
F = 2.163188
R <sup>2</sup> = 0.0859663605
$\overline{R^2}$ = 0.0846225767
DW = 1.711179
Prob = 0.015490087

حيث تعبر N: عن عدد المشاهدات

$\overline{R^2}$ : معامل التحديد المعدل

R<sup>2</sup>: معامل التحديد

Prob: احتمال الخطأ.

DW: ديرين واتسون

### 1- الدراسة الاقتصادية والإحصائية

قصد دراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر، لا بد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحيته من منطلق النظرية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية.

#### • الدراسة الاقتصادية

من خلال الجدول رقم (III - 08) نلاحظ أن لمعامل سعر صرف الدينار الجزائري ( $C_2$ ) إشارة سالبة، بمعنى أن هناك علاقة عكسية بين المتغير المستقل ( $EX$ ) والمتغير التابع ( $M_2$ )، حيث كلما زاد معدل تغير سعر صرف الدينار الجزائري بوحدة واحدة في ظل ثبات العوامل الأخرى، انخفض معدل نمو الكتلة النقدية بمقدار (0.066043) وحدة.

#### • الدراسة الإحصائية

نقوم باختبار النموذج المقدر باستعمال المعايير الإحصائية التي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، حيث يتم هذا الاختبار باستخدام إحصائية ( $t$ ) والاختبار المعنوي الكلي للنموذج باستخدام إحصائية ( $F$ ) ومعامل التحديد ( $R^2$ )، إضافة إلى اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط ذاتي بين الأخطاء واختبار التوزيع الطبيعي لهذه الأخطاء.

#### - اختبار معنوية المعامل المقدرة:

من خلال جدول نتائج تقدير النموذج نلاحظ أن قيمة كل من معلمة الحد الثابت ( $C_1$ ) ومعلمة المعامل ( $C_2$ ) معنويتين، حيث تشير قيمة ( $Pro$ ) لكل منهما أنها أقل من 0.05%.

#### - اختبار المعنوية لنموذج ككل:

وبما أن إحصائية فيشر المقدرة التي بلغت  $F = 2.163188$  أقل من 0.05%، فإنها النموذج معنوي ككل.

#### - القدرة التفسيرية للنموذج المقدر:

وفيما يخص تقدير جودة النموذج فإن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد بلغت  $R^2 = 0.0859663605$ ، بنسبة مئوية قدرت بـ: 8.59%، وتعني أن تغير سعر صرف الدينار الجزائري يفسر 8.59% من التغيرات التي تحدث على مستوى عرض النقود، مما يدل على أن سعر صرف الدينار الجزائري لا يؤثر على عرض النقود، أما الباقي (91.41%) فتفسره عوامل أخرى لم تدرج ضمن النموذج.

#### - اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط ذاتي بين الأخطاء:

أظهرت نتائج الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء أن قيمة  $DW = 1.711179$  تساوي  $DW$  بالحد الأعلى والأدنى للقيمة الجدولية لهذه الإحصائية والمحصورة بين 1.543 و1.168، نجد أن القيمة المقدرة أكبر من الحد الأعلى لإحصائية  $DW$ ، وهذا يعني أن أخطاء النموذج لا ترتبط ذاتيا. الشكل الآتي يوضح وضعية بواقي معادلة الانحدار.



(2014\_1990)

شكل رقم (III - 08): بواقي معادلة الانحدار

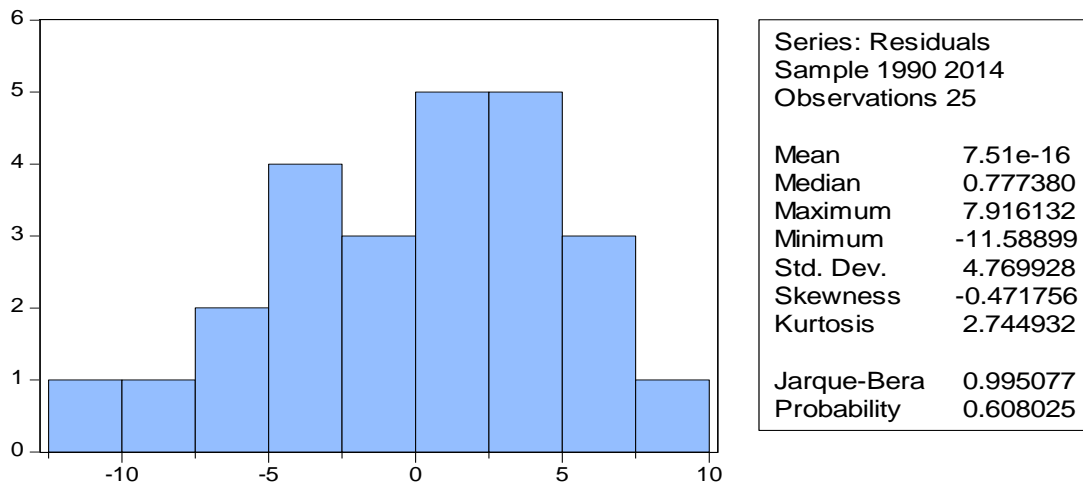


المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات EViews06

## - اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:

لاختبار أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي سنختبر الفرضية المعدومة والتي مفادها أن الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي، ونستخدم في ذلك إحصائية Jarque Bera، ويمكن تلخيص النتائج المتحصل عليها في الجدول والشكل المواليين:

جدول وشكل رقم (III - 09): نتائج اختبار Jarque Bera لتوزيع الأخطاء



المصدر: إعداد الطالبتين بناء على مخرجات EViews06

ومن خلال النتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة لإحصائية Jarque Bera تقدر بـ 0.995077 وهي أكبر من 0.05، وهو ما يفيد بإمكانية رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، بمعنى أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً.

## 2- نتائج الدراسة القياسية

ومن خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الخطي المقدر، نستنتج النتائج التالية:

- بين اختبار المعنوية أن المعلمات المقدرة للحد الثابت ومعامل المتغير المستقل (سعر صرف الدينار الجزائري)، أنهما معنويتين لأن قيمة كل منهما أقل من 0.05، كما أن النموذج المقدر معنوي ككل، لأن قيمة (F) أقل من مستوى المعنوية 0.05 .
- بالنسبة لتقدير جودة النموذج، فإن قيمة معامل التحديد بلغت 0.0859، وبالتالي يمكن القول أن سعر صرف الدينار الجزائري يفسر عرض النقود بنسبة 8.59%، وهي نسبة قليلة جداً.
- خلصت نتائج الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، إلى انعدام الترابط بين المتغيرات العشوائية، بمعنى عدم تأثير الظاهرة الاقتصادية المحققة (أن سعر صرف الدينار الجزائري لا يؤثر على عرض النقود) خلال فترة هذه الدراسة على تلك المحققة في الفترة السابقة ولا اللاحقة.
- بينت نتائج إحصائية Jarque Bera، أن أخطاء النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.
- إن النموذج المقترح تتوفر فيه كل الخصائص الدالة على قوته التفسيرية، نلخصها في كل من معامل التحديد الذي بلغ 8.59%، عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي فيما بين أخطاء النموذج، والأخطاء موزعة طبيعياً، وبالتالي فإن النتائج التي تم استخلاصها تعتبر مقبولة إحصائياً، وهي تدل على عدم وجود تأثير بمستوى دلالة 0.05 لسعر صرف الدينار الجزائري على عرض النقود.
- توجد علاقة ضعيفة جداً وعكسية بين سعر صرف الدينار الجزائري وعرض النقود، حيث كلما ارتفع سعر صرف الدينار الجزائري انخفض حجم المعروض النقدي، ويفسر هذا بأن أي ارتفاع في سعر الصرف (تدهور بمفهوم العملة المحلية)، يؤدي إلى تقليل حركة رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل قصد الاستثمار، فينخفض الطلب على العملة المحلية وتنخفض بذلك مداخيل الدولة مما ينجر عنه انخفاض في حجم المعروض النقدي.

## خلاصة الفصل

شهد سعر الصرف في الجزائر تطورات هامة، كانت بدايتها بإنشاء الدينار الجزائري كعملة وطنية وربطه بالفرنك الفرنسي، ثم تثبيته بسلة من العملات، ونظراً للأوضاع الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري، تم اتخاذ جملة من التخفيضات التدريجية قصد تقليص الفارق الموجود بين قيمته الاسمية والحقيقية، بالإضافة إلى التخلي التدريجي عن نظام الرقابة على الصرف، التي أثبتت عدم نجاعتها في ظل اقتصاد يتجه نحو اقتصاد السوق، إلى أن وصل إلى نظام التعويم المدار المتبنى منذ سنة 1996.

ويتم عرض النقود في الجزائر من طرف المؤسسات المكونة للجهاز المصرفي (بنك الجزائر، البنوك التجارية والخزينة العمومية)، ويتولى بنك الجزائر مسؤولية تسييره ومراقبته، فهو يتابع مجموع الوحدات النقدية المتواجدة في حوزة الأفراد والمؤسسات والتي تمثل الكتلة النقدية، ويغطي كل عرض للنقود مجموعة من العناصر والأصول الحقيقية أو النقدية، تتمثل في مقابلات الكتلة النقدية (صافي الأصول الخارجية، الاعتماد الموجه الدولة والاعتماد الموجه للاقتصاد)، وبالنسبة لتطور الكتلة النقدية فقد عرفت نمواً متزايداً ومستمر خلال فترة الدراسة، لكن بمعدلات نمو مختلفة وهذا حسب طبيعة السياسة المتبعة، وحجم مكونات ومقابلات الكتلة النقدية، حيث وصل معدل نمو الكتلة النقدية إلى 10.5% سنة 1995، نتيجة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وإتباع سياسة نقدية صارمة، وفي الفترة (2003\_2014) بلغت معدلات الكتلة النقدية نسب منخفضة نوعاً ما مقارنة بفترة التسعينيات، حيث بلغت أعلى معدل نمو سنة 2007 بلغ 21.5%، ويرجع ذلك لارتفاع صافي الموجودات الخارجية نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية.

إن تغير سعر صرف الدينار الجزائري لا يؤثر في عرض النقود، وهذا ما توصلنا إليه من خلال الدراسة القياسية التي أجريناها باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط الذي يصف العلاقة بين المتغير المستقل والتابع، معتمدين في ذلك على طريقة المربعات الصغرى.

حيث تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن معدل تغير سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار يفسر معدل نمو المعروض النقدي بنسبة 8.59%، وهي تعبر عن مدى تأثير سعر صرف الدينار الجزائري على عرض النقود، وبهذا تتم الإجابة عن إشكالية الدراسة.

خاتمة

يجسد سعر الصرف أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فهو يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف. ومهما كان نوع نظام الصرف المعتمد في البلد، فإنه يجب على سعر الصرف أن يحقق شروط التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني أخذاً بعين الاعتبار الشروط الدولية.

لقد تم تطبيق ثلاث أنظمة صرف أساسية عبر مختلف المراحل التاريخية للدينار الجزائري، حيث تم اعتماد نظام التثبيت إلى الفرنك الفرنسي مباشرة بعد إنشائه، ثم ربطه بسلة من العملات منذ منتصف السبعينات من أجل تفادي التقلبات في قيمة الفرنك الفرنسي، وأخير تم اعتماد نظام التعويم المدار بعد جملة من التخفيضات في قيمة الدينار خلال فترة الأزمة التي مرت بها الجزائر منذ منتصف الثمانينات إلى غاية منتصف التسعينات.

وتولي السلطة النقدية في الجزائر أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيمه بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية، وتقوم المؤسسات المكونة للجهاز المصرفي بعملية عرض النقود، ويشرف بنك الجزائر على تسييره ومراقبته وفقاً لمتطلبات النشاط الاقتصادي، وتخضع عملية عرض النقود لقواعد قانونية تتمثل في أنواع الأصول الواجب على البنك تغطية العرض النقدي بها، ويتمثل المعروض النقدي في الكتلة النقدية التي بحوزة الأفراد والمؤسسات المصرفية وغير المصرفية.

ولمعالجة إشكالية بحثنا التي تمحورت حول:

**ما مدى مساهمة سعر صرف الدينار الجزائري في التأثير على عرض النقود؟**

قمنا بدراسة قياسية حول تأثير تغير سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على معدل نمو المعرض النقدي، باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي EViews6، بهدف اختبار فرضيات الدراسة.

**نتائج اختبار الفرضيات:**

في بداية هذه الدراسة قمنا بافتراض فرضيتين وبعد اختبارهما في الدراسة النظرية والتطبيقية، توصلنا إلى ما يلي:

- بالنسبة للفرضية الأولى والتي تنص على أن معدلات عرض النقود في الجزائر تشهد ارتفاعاً متزايداً متزامناً مع تغير سعر الصرف، فقد أثبت عدم صحتها بناءً على تحليلنا لتطورات معدل نمو عرض النقد على مستوى الاقتصاد الجزائري، التي عرفت ارتفاعاً متزايداً طوال فترة الدراسة، لكن بمعدلات نمو مختلفة، لا تتغير بتغير سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

- أما الفرضية الثانية، التي تنص على أن لسعر صرف الدينار الجزائري تأثير على عرض النقود، فقد أثبت عدم صحتها هي الأخرى من خلال النتائج المتوصل إليها من الدراسة القياسية، حيث أظهرت أنه لا يوجد تأثير لسعر صرف الدينار الجزائري على عرض النقود، فكلما ارتفع سعر صرف الدينار الجزائري تنخفض مداخل الدولة من العملة الصعبة، فتتخفض بذلك السيولة في الاقتصاد.

### نتائج الدراسة:

على ضوء دراستنا للإطار النظري للموضوع وتحليلنا لمعطيات وبيانات الدراسة القياسية، توصلنا إلى النتائج التالية:

- بفضل الإصلاحات التدريجية التي مست سعر صرف الدينار الجزائري، استطاعت السلطة النقدية تقريبه من قيمته الحقيقية وتقليص الفارق الموجود بين سعر الصرف الرسمي والحقيقي.
- إن استقرار قيمة العملة يعكس قوة اقتصاد البلد بحد ذاته، وهو ما تجسده قدرتها التنافسية وفعاليتها الاقتصادية في الاقتصاد الدولي، من خلال الاستقرار النقدي والمصرفي ومدى استخدام العملة الوطنية في المدفوعات الدولية.
- ركز برنامج التصحيح الهيكلي على تعديل سعر صرف الدينار الجزائري، وكانت بدايته الاتجاه نحو نظام التعويم المدار لسعر الصرف.
- يعبر عرض النقد عن جميع وسائل الدفع التي بحوزة الأعوان الاقتصاديين.
- لا يؤثر سعر صرف الدينار الجزائري على عرض النقود، فقد خلصت نتائج الدراسة القياسية إلى أن سعر صرف الدينار الجزائري يفسر عرض النقد بنسبة 8.59%، وهي نسبة ضعيفة جداً، ويمكن تفسيرها بالأثر الضعيف والعكسي لسعر الصرف على المعروض النقدي، حيث كلما ارتفع سعر صرف الدينار الجزائري تنخفض مداخل الدولة، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد.

### توصيات الدراسة:

- بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن صياغة التوصيات التالية:
- ✓ على الدولة تبني سياسة صرف تقوم على الثوابت وليس على المتغيرات الظرفية، وتكون مبنية على المواءمة بين سعر الصرف الرسمي والموازي، ولن يتأتى ذلك حسب رأينا إلا بتجسيد الحكم الرشيد في تعبئة وتسيير كل الموارد المتاحة.
  - ✓ يجب البحث عن تنمية الاقتصاد الوطني من خلال هيكل الإنتاج، والاهتمام بالمشروعات الخاصة التي يوجد بها قصور في العرض الكلي.

- ✓ في إطار تخفيض تكاليف التنمية والحفاظ على استقرار الأسعار، فإنه يتعين على الدولة تدنية تكاليف تغيرات أسعار الصرف، وإعادة النظر في قانون الصرف.
- ✓ العمل على إدارة احتياطات الصرف بعقلانية في ظل الظروف والرهانات الاقتصادية الدولية.
- ✓ تفعيل دور بنك الجزائر بحيث يكون قادرًا على ضبط التوسع النقدي، ولا يسمح لعرض النقود بأن ينمو إلا بمعدل يتناسب مع معدل نمو الناتج الداخلي الحقيقي.
- ✓ ضرورة تفعيل استعمال النقود الإلكترونية بغرض التحكم في حجم السيولة المفرطة، التي تعيق من مهمة السلطة النقدية في ضبط حجم الكتلة النقدية المتداولة.
- ✓ تهيئة قاعدة مالية متطورة ومستقرة، وهيكل إنتاجي مرن يستوعب الزيادة في عرض النقود، واستخدامها في تشغيل الطاقات العاطلة.

#### آفاق الدراسة:

- لمواصلة البحث في هذا الموضوع والإلمام به من كل الجوانب نقترح المواضيع التالية:
- تقييم أداء نظام التعويم المدار في الجزائر.
  - إدارة احتياطات الصرف في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية.
  - دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الجديدة من العولمة المالية والتجارة الإلكترونية على سعر الصرف في الدول النامية.

# قائمة المصادر والمراجع



• المصادر باللغة العربية

1/ الكتب

1. الببلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الشروق، 1995.
2. الحلاق سعيد سامي- العجلوني محمد محمود، النقود والبنوك والمصارف المركزية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010.
3. الدليمي عوض فاضل، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، العراق، 1990.
4. الرفاعي غالب عوض- بلعربي عبد الحفيظ، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2002.
5. السيد علي عبد المنعم- العيسى نزار، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2004.
6. العلواني عديلة، الميسر في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
7. الفولي أسامة محمد- عوض الله زينب، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعية الجديدة، 2005.
8. الناقة أحمد، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
9. الوادي محمود حسن وآخرون، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010.
10. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
11. جلدة سامر بطرس، النقود والبنوك، دار البداية، عمان، 2008.
12. دومينيك سالفاتور، ملخصات شوم نظريات ومساائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي، ترجمة سعدية حافظ منتصر، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1982.
13. سامي عفيفي خاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2000.
14. سوزي عدلي ناشد- عوض الله زينب حسين، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2005.
15. شيحة مصطفى رشدي، النقود والمصارف والائتمان، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية- مصر، 1999.
16. شيحة مصطفى رشدي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية- مصر، 1998.

17. صادق مدحت، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والتوزيع، القاهرة- مصر، 1997.
18. صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
19. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
20. طالب محمد عوض، التجارة الدولية سعر الصرف حالة الجزائر، الأردن، 1995.
21. عبد الحسين جليل- عبد الحسين الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
22. عبد القادر محمد صالح، محاضرات في النقود والبنوك والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار الفرقان، عمان- الأردن، 1997.
23. عزي الأخضر أبو علاء، سعر صرف الدينار الجزائري بين واقعية السوق والتعديل الهيكلي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
24. عطون مروان، الأسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
25. عفيفي حاتم سامي، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية، 1994.
26. فليح حسين خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، الورق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
27. فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث، ارد، 2006.
28. قانة الطاهر، اقتصاديات صرف النقود والعملات، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2009.
29. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
30. قريصة صبحي، النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
31. كامل أسامة- حماد عبد الغني، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية لشؤون الجامعية، البحرين، 2006.
32. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
33. مبارك عبد المنعم- يونس محمود، اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996.
34. هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 265.

35. هيل عجمي جميل- رمزي ياسمين، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009.
- 2/ الرسائل والأطروحات الجامعية
36. بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، رسالة الماجستير (غير منشورة)، جامعة وهران، الجزائر، 2012\_2013.
37. بلعزوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، الجزائر، 2003\_2004.
38. بن بركة الزهرة، دراسة اقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف: دراسة حالة الجزائر (1993\_2006)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر، 2006\_2007.
39. بن عبد الفتاح دحمان، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003\_2004.
40. بودخدح مسعود، تأثير نظام الصرف على التوازنات الكلية للاقتصاد، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2009\_2010.
41. جديدين لحسن، تسيير خطر سعر الصرف: حالة الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تلمسان، الجزائر، 2003\_2004.
42. حماوي مباركة وأخريات، الإصدار النقدي وعلاقته بالتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990\_2013)، رسالة ماستر (غير منشورة)، جامعة العقيد أحمد درارية، أدرار- الجزائر، 2014\_2015.
43. دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر، 2014\_2015.
44. صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر، 2009\_2010.
45. عقون سليم، قياس المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة: دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر، 2009\_2010.
46. علة محمد، الدولار ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2002\_2003.

47. مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1974\_2003)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، 2010\_2011.
48. معروف نور الهدى، دور سعر الصرف في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماستر (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر، 2011\_2012.
49. مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية: مع الإشارة حالة الجزائر (1990\_2000)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2001\_2002.

### 3/ بحوث ومقالات المنشورة

50. العباس بلقاسم، سياسة أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003.
51. الأعرج طارق محمد خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، الدراسات العليا دكتوراه إدارة المصارف، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
52. الغزالي عيسى محمد، الاقتصاد القياسي، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 51، مارس 2006.
53. بحيح عبد القادر، سوق الصرف الأجنبية بين نظام الرقابة وحرية التعامل حالة سوق الصرف الجزائري، الملتقى الوطني حول تطور سياسات سعر صرف الدينار الجزائري وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، جامعة العقيد أحمد درارية أدرار، يومي 24-25 فبراير 2015.
54. بن بوزيان محمد- زباني الطاهر، الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر: دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 21-22 ماي 2002.

### 4/ القوانين والمراسيم والتقارير

55. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 86-12، المؤرخ في 19 أوت 1986، المتعلق بنظام البنوك والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 34، الصادرة بتاريخ 20 أوت 1986، المادتين 8 و 9.
56. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 88-01، المؤرخ في 12 جانفي 1988، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية، العدد 2، الصادرة في 13 جانفي 1988.

57. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 88-06، المؤرخ في 12 جانفي 1988، المتعلق بنظام النقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد2، الصادرة في 13 جانفي 1988.
58. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90-10، المؤرخ في 14 أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض.
59. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد52، الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003، المواد: 2، 5 و38.
60. الصندوق النقدي العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2001.
61. القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962، المتضمن إنشاء البنك المركزي الجزائري.
62. القانون رقم 64-11 المؤرخ في 10 أفريل 1964، المتضمن إصدار الدينار الجزائري كعملة وطنية.
63. بنك الجزائر، التقارير السنوية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

### 5/ المواقع الإلكترونية

64. البنك الدولي، متاح على الرابط: [www.data.worldbank.org/indicator/ny.gdp.mktp.cd](http://www.data.worldbank.org/indicator/ny.gdp.mktp.cd)، اطلع عليه بتاريخ 03 مارس 2016، على الساعة 11:32.
65. منتدى الأعمال الفلسطيني، موسوعة المصطلحات المستخدمة في الجمارك والمحاسبة والتجارة، قسم الأبحاث والدراسات، بريطانيا- لندن، متاح على الرابط: <http://www.pdf.org.ps>، اطلع عليه بتاريخ 30 جانفي 2015، على الساعة 09:20.

### • المصادر باللغة الفرنسية

#### 1/ Les Ouvrages

66. Christian Biales, **La taux de change**, France, 2003.
67. Jean- Pierre- Faugre, **La monnaie et la politique monétaire**, SEUIL, 1996.
68. Lahrèche Amina, **Les régimes de change**, édition la Découverte, collection repères, Paris, 1999.
69. Maurise Debeauvais- Yvon Sinnah, **La gestion global du risque de change**, eduteur economica, Paris, 1991.
70. Poul Grand jeu, **Precis de Gestion financiere internationale**, D'organisation, Paris, 1986.
71. T.T.Sethi, **Moetary Economics**, Delhi Delhi chanal and company LTD, 1996.

#### 2/ Les Mémoires

72. Habbar Ebderrezak, **Le marché des change cas: le marché interbancaire des change Algerian**, mémoire PGS-BANQUE, Alger, 2001\_2002.
73. Henni Ahmed, **Essai sur l'économie parallèle cas: de l'Algérie** Ed. ENAG, 1991.

#### 3/ Rapports

74. ONS, **Indhce des prix a la consommation**, collections statistiques, N°178, Alger, Mai2013.

## المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى تأثير سعر صرف الدينار الجزائري على عرض النقود خلال الفترة (1990\_2014)، وذلك من خلال استعراض الإطار النظري للدراسة المتضمن ماهية سعر الصرف، وأهم أنظمة أسعار الصرف، وإعطاء لمحة عن سوق الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى ماهية النقود وأهم النظريات المفسرة لها ومفهوم عرض النقود، ليتم بعدها إجراء الدراسة القياسية بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط، من خلال تطورات سعر صرف الدينار الجزائري وحجم المعروض النقدي خلال فترة الدراسة، ومن ثم تقدير أثر سعر صرف الدينار الجزائري على عرض النقود.

وقد خلصنا إلى عدم وجود تأثير لسعر صرف الدينار الجزائري على المعروض النقدي (الكتلة النقدية  $M_2$ )، حيث أن سعر صرف الدينار الجزائري يفسر عرض النقود بنسبة 8.59% فقط.

## الكلمات المفتاحية:

سعر الصرف- الدينار الجزائري- عرض النقود- الانحدار الخطي البسيط.

## Abstract:

Cette étude vise à déterminer l'étendue de l'impact du dinar algérien échanger la masse monétaire au cours de la période prix (1990\_2014), et par le biais d'un examen du cadre théorique de l'étude comprenait la nature du taux de change, et les régimes les plus importants des taux de change, et de donner un aperçu du marché des changes, en plus de ce que l'argent les théories les plus importantes ont interprété le concept de la masse monétaire. Pour se faire après l'étude standard basé sur le modèle de régression linéaire simple, grâce à l'évolution du taux algérien de change du dinar et la taille de la masse monétaire au cours de la période d'étude, le prix, puis d'évaluer l'impact du taux de change du dinar algérien sur la masse monétaire.

Nous sommes arrivés à l'absence de l'effet du taux de change du dinar algérien sur la masse monétaire (masse monétaire  $M_2$ ), où le taux de change du dinar algérien explique la masse monétaire Seulement a augmenté de 8,59%.

## Mots clés:

Taux de change- Dinar Algérien- La masse monétaire- régression linéaire simple.